البحوث والدراسات

المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية بجامعة الكويت في المشروعات الممولة للبحث العلمي*

د. سعاد عبدالعزيز الفريح**
أ. د. عبدالرزاق خليفة الشايجي***

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أهم معوقات التمويل المالي للأبحاث العلمية في الكليات النظرية بجامعة الكويت، المؤدية إلى عزوف أعضاء هيئة التدريس عن التقدم بطلب تمويل لأبحاثهم.

كانت أداة الدراسة استبانة صممت في ضوء معطيات الأدبيات التربوية ومؤشرات الميدان. تضمنت الاستبانة تسعة وعشرين بنداً، توزعت على ثلاثة محاور: فنية، وإدارية، وذاتية.

طبقت الاستبانة – بعد التأكد من صدقها وثباتها – على جميع أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية بجامعة الكويت، المتمثلة في: الحقوق، والشريعة، والتربية، والآداب، والعلوم الاجتماعية، والعلوم الإدارية. وقد بلغ عدد المستجيبين الذين شكلوا عينة الدراسة ٢٢١ عضواً.

أسفرت الدراسة عن تأكيد أعضاء هيئة التدريس وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون إقبالهم على التمويل المالي لأبحاثهم أو تقلل من هذا

* موّل البحث بمنحة مالية مقدمة من إدارة الأبحاث بجامعة الكويت تحت رقم (TT 037).

** دكتوراه في الفلسفة تخصص الحاسوب التعليمي من جامعة أوريجون في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩م، وأستاذ مساعد بقسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

*** دكتوراه في الحديث وعلومه من جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية عام ١٩٩٦م، وأستاذ بقسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، دولة الكويت.

الإقبال، وبخاصة المعوقات الإدارية التي جاءت في المقدمة. ووفقاً للمحاور الثلاثة فإن من أبرز المعوقات التي توصلت إليها الدراسة ما يأتي:

(١) المعوقات الإدارية: كثرة الأوراق المطلوب تعبئتها للتقدم للبحوث الممولة والتعقيدات المصاحبة لإجراءات التسوية المالية.

(٢) المعوقات الفنية: عدم توافر العمالة الفنية المساعدة سواء في الأقسام العلمية أو من خارج الجامعة.

(٣) المعوقات الذاتية: الانشغال بالأعمال الإدارية ومهام التدريس.

وفي ضوء هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من المعوقات التي تواجه التمويل المالي للأبحاث العلمية بمؤسسات التعليم العالي.

المقدمة:

تتمثل المهام الرئيسة للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في محاور ثلاثة: **التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع.** فمن أبرز سمات المؤسسات الناجحة قدرتها على إنتاج المعرفة وتوظيفها بحدها الأقصى بما يسمح بتحقيق الاستخدام الأفضل والأسرع لها، وكذلك العمل على تشجيع المستجدات العلمية بطريقة تضمن تجنب أية مخاطر متوقعة (Grotevant, 1998). لذا تحرص العديد من الجامعات العالمية على تشجيع إنتاجية البحث العلمي بشكل عام والممول منه على وجه الخصوص من خلال استقطاب التمويل المالي ورفع مستواه سواء من داخل تلك المؤسسات أو من خارجها عبر الاستعانة بمؤسسات القطاع الخاص أو الحكومي. وفي واقع الأمر فإن نسبة كبيرة من التمويل المالي الذي يقدم لمؤسسات التعليم العالي الغربية يأتي من القطاع الخاص على شكل منح أو هبات أو عقود بحثية، فالمنافسة بين تلك المؤسسات تصبح ضرورية للحصول على مستويات عالية من التمويل (Liefner, 2003). فالبحث العلمي الممول له تأثير إيجابي على السمعة الأكاديمية لتلك المؤسسات العلمية من جهة، ويمثل قوة دافعة لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس فيها من جهة أخرى.

وتهتم الكثير من الدراسات المرتبطة بالبحوث الممولة برصد المعوقات التي تمنع أعضاء هيئة التدريس من التقدم بطلب لتمويل أبحاثهم أو تحد من هذا

الطلب، وبتعرف الدوافع أو الحوافز التي تدفعهم لتقديم مشروعات بحثية ممولة ناجحة.

وتشير العديد من الدراسات بهذا الصدد إلى أهمية تعرف معوقات البحث العلمي من واقع الاحتياجات الفعلية للفئة المستهدفة. وترصد الأدبيات التربوية، على سبيل المثال (Churchman & Hellweg, 1981; Monahan, 1993; Dooley, 1994; Sterner, 1999)، الكثير من المعوقات التي تمنع أعضاء هيئة التدريس من المشاركة في الأنشطة التمويلية التي من أبرزها ارتفاع العبء التدريسي، تنوع الاهتمامات الأكاديمية، كثرة أعمال اللجان والمهام الإدارية، عدم إدراك الإداريين لأهمية التمويل، بالإضافة إلى قلة المعلومات عن الإجراءات البحثية.

وفي السياق نفسه تشير بعض الأدبيات الأخرى (Mishler, 1987; Gallaher & Daniel, 1989) إلى الحوافز التي تشجع أعضاء هيئة التدريس على طلب التمويل نذكر منها: تنظيم البرامج التطويرية البحثية الموجهة للأساتذة، تخفيف العبء التدريسي، وتوفير أنظمة مالية وإدارية لحفظ السجلات. ومن هذا يتبين أن نتائج الدراسات والبحوث تؤكد أن هناك العديد من العقبات التي تواجه طلب التمويل للأغراض البحثية، كما أن تلك الأدبيات تظهر أيضاً أن البحث العلمي، بشكل عام، يعاني معوقات كثيرة تقف أمام تطوره، وقد رصدت أغلب تلك المعوقات في الجزء التالي من هذه الورقة.

من الدراسات والأدبيات العديدة ذات العلاقة بموضوع معوقات البحث العلمي بالجامعات – بصفة عامة – تلك الدراسة التي قام بها (Bernound, 1970) عن المشكلات المتعلقة بالبحث العلمي في ميدان العلوم الاجتماعية في بعض الجامعات الكندية، حيث أشارت تلك الدراسة إلى أن قلة الوقت المتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس لإجراء الأبحاث يعد من أهم المعوقات؛ إذ تشغل الأعباء الإدارية ومتطلبات التدريس معظم أوقاتهم إلى الحد الذي تستنزف فيه طاقاتهم على حساب البحث العلمي.

وقد أكدت دراسة محمد عبد المولى (١٩٨٥) أن عدم توافر المناخ العلمي

المناسب، بالإضافة إلى عدم تحديد أولويات البحث العلمي وعدم ربطه بالواقع الاجتماعي، يعد من أهم معوقات البحث العلمي.

كما أشار شفيق الغبرا (١٩٨٩) إلى قضية ضعف البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية بوصفه معوقاً أساسياً للبحث العلمي.

وعمل محمد عثمان خضر (١٩٨٩) على حصر أهم معوقات البحث العلمي في العالم العربي في الآتي:

- عدم وجود سياسة لأولويات البحث العلمي.
- ضبابية أهداف أولويات البحث العلمي.
- ندرة توافر القوى البشرية كماً وكيفاً.
- ضعف العلاقة العضوية بين البحث العلمي وقطاعات الإنتاج والخدمات.
- ضعف خدمات التوثيق والإعلام العربي.
- ضعف الاستقرار التنظيمي في مراكز البحث العلمي ومؤسساته.

وقسم إبراهيم حداد (١٩٩٠) المعوقات في دراسته الموسومة بـ "معوقات البحث العلمي" إلى قسمين: تناول في القسم الأول كل ما يتعلق بالمعوقات العامة، مثل عدم توافر الإعداد المناسب لتكوين الباحث العلمي وتمكينه من القيام بالبحث العلمي، والندرة في توافر الإمكانات العلمية والتكنولوجية في محيط الباحث، بالإضافة إلى ضعف التقدير الاجتماعي للبحث والباحثين. أما في القسم الثاني، فتناول الباحث المعوقات الخاصة المتمثلة في قلة توافر الأجهزة العلمية الحديثة والكتب والدوريات، بالإضافة إلى زيادة العبء التدريسي وعدم توافر الكادر الفني المساعد.

ويشير كل من (Huntington & Clagett, 1991) إلى أن هناك أسباباً ذات طابع شخصي قد تكون من بين معوقات البحث العلمي، وهي افتقار الباحثين لبعض مهارات البحث العلمي ولا سيما ما يتعلق باستخدام شبكة المعلومات والمصادر الحديثة للمعلومات، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات اللازمة للبحث العلمي.

وقد خلصت دراسة عنتر لطفي محمد (١٩٩٥) إلى أن أهم معوقات البحث العلمي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- غياب الأبحاث الوظيفية الموجهة لخدمة المجتمع في مجال التنمية.
- عدم وجود أولويات للبحوث التي تخدم قضايا التنمية.
- الزيادة الكبيرة في عدد الساعات التدريسية، وما يستتبعها من جهود مبذولة في إعداد المحاضرات ومتابعة الطلاب.
- نقص عدد فئة مساعدي الباحثين.
- المشكلات الإدارية، مما يؤدي إلى استغراق المزيد من الوقت في إنجاز المعاملات في الجهاز الإداري، فضلاً عن ضعف الكوادر البشرية الإدارية، مما يؤدي إلى تعدد تفسير اللوائح والأنظمة بحسب وجهات النظر الإدارية.

وأشارت دراسة زكي حنوش (١٩٩٦) إلى أن أهم الأسباب التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من البحث العلمي تتلخص في ما يلي:

- التركيز على التدريس وعدم الاهتمام بالبحث العلمي بوصفه مرتكزاً أساسياً.
- عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية الشاملة.
- معظم البحوث توجه لخدمة الباحث فقط، فتأتي غالباً لأغراض الترقية الأكاديمية أو الوظيفية.
- نقص في الأمور الإدارية والتشريعية والتنظيمية.
- ثقل العبء التدريسي المطلوب من عضو هيئة التدريس.

أما دراسة نوزاد الهيثي (١٩٩٩) فقد حددت أهم معوقات البحث العلمي في انتشار البيروقراطية والروتين، وكذلك في وجود الفجوة القائمة بين أجهزة التخطيط الإنمائي والوسط العلمي، بالإضافة إلى عدم توافر سياسة وطنية للبحوث العلمية.

وقد لخص نبيه عاقل (١٩٩٢) معوقات البحث العلمي في الوطن العربي

في أربعة أنواع من المعوقات، يتمثل أحدها في "معوقات مادية" يأتي على رأسها نقص التمويل بالإضافة إلى النقص الكبير في المكتبات والمختبرات والعناصر البشرية المساعدة للباحثين، ثم تأتي المعوقات التي تتعلق بالأمور الإدارية والتشريعية والتنظيمية، ومعوقات الحصول على المعلومات، ثم يأتي ثقل العبء التدريسي المتوجب على أعضاء هيئة التدريس التزامه. كما تؤكد عفاف حداد (١٩٩٧) أن من ضمن أبرز معوقات البحث العلمي في البلاد العربية عدم كفاية الدعم المالي المخصص له.

ومما سبق يتبين أن البحث العلمي، بصفة عامة، يعاني معوقات تقف بقوة أمام تطوره. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للوضع البحثي العام، فمما لا شك فيه أن قلة الإقبال على التمويل للأغراض البحثية سيكون أمراً حتمياً. والجدير بالذكر أن طبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة الحالية يختلف عما سبق تناوله من معوقات مادية، حيث إن التمويل في حالتنا هذه متوافر ولا يعاني نقصاً بالنسبة لمكان الدراسة وهو جامعة الكويت. غير أنه يلاحظ وجود عزوف من قبل أعضاء هيئة التدريس – بخاصة في الكليات النظرية – عن الاستفادة من هذا التمويل، مما يعطي بذلك أهمية قصوى لهذه الدراسة لتقصي أسباب تفشي هذه الظاهرة.

وفي هذا الصدد تشير الدراسات والإحصاءات الخاصة بإدارة الأبحاث بجامعة الكويت بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٨ (Kuwait University, 1998) إلى قلة عدد المتقدمين من أعضاء هيئة التدريس لطلب تمويل لأبحاثهم. كما أن نسبة المتقدمين لطلب التمويل، وعلى وجه الخصوص في الكليات النظرية، لاتتناسب والزيادة المطردة في أعضاء هيئة التدريس في تلك الكليات. ويكشف عن حقيقة تلك الظاهرة تقرير حديث (جامعة الكويت، ٢٠٠٣) تُسلم من إدارة الأبحاث بالجامعة، يتضمن إجمالي الأبحاث الممولة التي أنجزت خلال السنوات الثماني الماضية، كما يوضحها الشكل رقم (١).

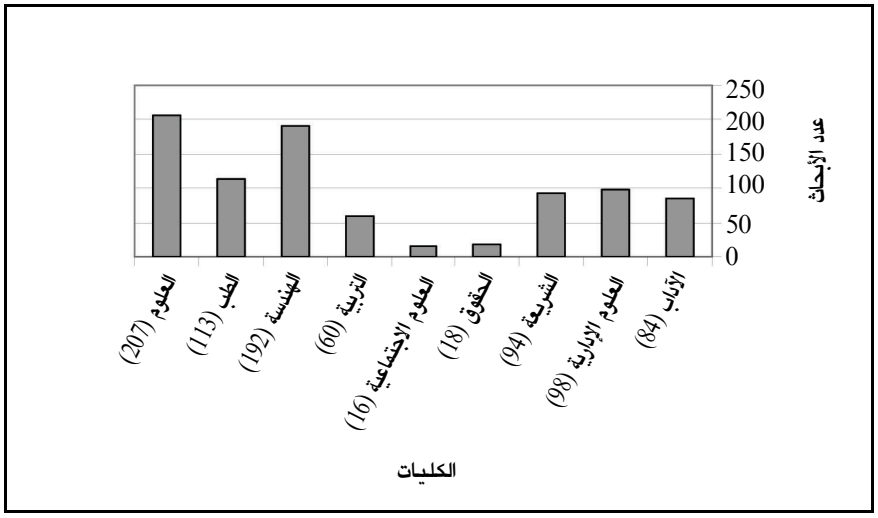

شكل رقم (١): إجمالي الأبحاث الممولة المنجزة للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥م – ٢٠٠١/٢٠٠٢م

يتبين من شكل رقم (١) قلة عدد الأبحاث الممولة التي أنجزت خلال السنوات الثماني الماضية في الكليات النظرية مقارنة بالكليات العلمية. ويعني ذلك أن الإحجام عن التقدم لطلب تمويل للأبحاث لا يمثل ظاهرة بارزة لأعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية؛ وذلك لما تستلزمه تلك الأبحاث من مصروفات تضطرهم إلى الاستعانة بالتمويل لإتمامها. ولم يتم إضافة بعض الكليات العلمية إلى الشكل السابق مثل الأسنان والصيدلة لحداثة نشأتها، وهو ما انعكس بشكل طبيعي على عدد أبحاثها الممولة.

كما يلاحظ أن أغلب أساتذة الكليات العلمية عادة ما يتقدمون عند طلب التمويل إلى مستوى التمويل الثاني (من ٢٠٠٠ دينار كويتي إلى أقل من ٦٠٠٠ دينار كويتي) أو المستوى الثالث الذي يتجاوز ٦٠٠٠ دينار كويتي لحاجة أبحاثهم إلى موازنات ضخمة. أما الغالبية العظمى من أساتذة الكليات النظرية فعادة ما يتقدمون بطلباتهم إلى مستوى التمويل الأول الذي يكون في حدود ٢٠٠٠ دك. أو أقل. ويعتبر ذلك أمراً متوقعاً بالنسبة للكليات النظرية، حيث إن غالبية تلك الأبحاث لا تتطلب عادة تكاليف عالية مقارنة بالأبحاث الخاصة

بالكليات العلمية لحاجتها إلى المختبرات والأجهزة والمواد الكيمائية، بالإضافة إلى حاجتها إلى توظيف العمالة الدائمة، كما أشير إليه سابقاً. كما أن المستوى الأول من التمويل تتم كل إجراءات تحكيمه داخل الكليات مما يجعله الأسرع من حيث إجراءات تنفيذه.

ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى وضع كلية التربية باعتبارها مثالاً يعكس تلك الظاهرة. فقد رصد بكلية التربية تسعة وأربعون مشروعاً بحثياً ممولاً تقدم لها خلال الفترة من يوليو ١٩٩٦ إلى يونيه ٢٠٠١، كان منها ٣٩ بحثاً في المستوى الأول من التمويل، بينما كان نصيب كل من المستويين الآخرين خمسة أبحاث على الرغم من أن عدد أعضاء هيئة التدريس بالكلية خلال تلك الفترة راوح بين ٧٨ و ٩٣ عضواً (جامعة الكويت، ٢٠٠٢).

يتبين من المؤشرات السابقة أن هناك حاجة إلى دراسة ميدانية علمية تعمل على رصد واقع الوضع البحثي الممول في جامعة الكويت (On-site study)، وذلك سعياً إلى استقراء واقع تلك الظاهرة، ومحاولة الوصول إلى أحكام موضوعية ترتكز على استجابات أعضاء هيئة التدريس أنفسهم بوصفهم فئة مستفيدة يعنيها هذا الموضوع. وهنا تبرز أهمية مشكلة البحث الحالي التي تتلخص في عزوف أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية عن التقدم بطلب التمويل لأبحاثهم العلمية والمعوقات التي تكمن وراءه.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في قلة مشاريع الأبحاث العلمية المقدمة لطلب تمويل من قبل أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية بجامعة الكويت إذا ما قورن ذلك بالمخصصات المالية التي ترصدها الجامعة من أجل خطة تطوير البحث العلمي فيها. وبصورة أخرى فإن مشكلة البحث تتحدد في رصد المعوقات أو المسببات التي تمنع أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية من التقدم لطلب تمويل لأبحاثهم أو تقلل من دافعيتهم في هذا الشأن أو تجعلهم

يترددون في ذلك، على الرغم من توافر التيسيرات بجامعة الكويت. ولهذا تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – ما المعوقات البحثية الفنية التي تحول دون طلب التمويل للأبحاث العلمية أو تقلل منه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية؟ وما دور العوامل الشخصية باعتبارها متغيرات تصنيفية تجاه تلك المعوقات؟

٢ – ما المعوقات البحثية الإدارية التي تحول دون طلب التمويل للأبحاث العلمية أو تقلل منه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية؟ وما دور العوامل الشخصية باعتبارها متغيرات تصنيفية تجاه تلك المعوقات؟

٣ – ما المعوقات البحثية الذاتية التي تحول دون طلب التمويل للأبحاث العلمية أو تقلل منه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية؟ وما دور العوامل الشخصية كمتغيرات تصنيفية تجاه تلك المعوقات؟

مصطلحات البحث:

التزمت الدراسة الحالية التعريفات الإجرائية التالية للمصطلحات الأساسية الواردة فيها، وهي كما يلي:

البحث العلمي الممول: هو ذلك البحث الذي يحصل على منحة مالية من قبل إدارة الأبحاث بجامعة الكويت لتيسير الإنفاق على إجراءات تنفيذه.

المعوقات الفنية: تشير إلى العوامل التي ترتبط ببيئة العمل من كوادر بشرية مؤهلة وأجهزة فنية، ويعبر عنها في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة البحث في بعد المعوقات الفنية.

المعوقات الإدارية: تشير إلى العوامل التي ترتبط ببيئة العمل المكتبي والتسلسل الإداري لإنجاز المعاملات، ويعبر عنها في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة البحث في بعد المعوقات الإدارية.

المعوقات الذاتية: تشير إلى العوامل التي ترتبط بالقدرات الفردية لعضو هيئة

التدريس، ويعبر عنها في هذه الدراسة بالدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة البحث في بعد المعوقات الذاتية.

العوامل الشخصية: تشير إلى العوامل التي ترتبط بخصوصية الفرد مثل الكلية والرتبة العلمية والعبء التدريسي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يأتي:

- تعرف أهم معوقات طلب التمويل المالي للأبحاث، المرتبطة بالعوامل الفنية الداعمة للأعمال البحثية.
- تعرف أهم معوقات طلب التمويل المالي للأبحاث، المرتبطة بالإجراءات الإدارية المتبعة وقت تطبيق الدراسة بجامعة الكويت.
- تعرف أهم معوقات طلب التمويل المالي للأبحاث، المرتبطة بخصائص ذاتية لعضو هيئة التدريس.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تعرف ما يلي:

(١) المعوقات الرئيسة التي تحول دون إقبال أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية بجامعة الكويت على طلب تمويل مالي لأبحاثهم أو تقلل من هذا الإقبال.

(٢) المساهمة في توفير معلومات عن واقع معوقات البحث العلمي في جامعة الكويت، لتمكين متخذي القرار من انتهاج سياسة تمويلية مرنة للأبحاث، سياسة تعمل على تلبية حاجة الفئة المستهدفة، بحيث تعزز من خلالها الجوانب الإيجابية، وتتجنب الجوانب السلبية التي يمكن أن تتوصل إليها هذه الدراسة.

(٣) تقديم الفرصة إلى أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية لتوصيل وجهات نظرهم في طبيعة السياسة التمويلية المتعلقة بالأبحاث وقت تطبيق الدراسة للجهة المسؤولة، المتمثلة بإدارة الأبحاث بجامعة الكويت.

الطريقة والإجراءات:

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية في الموضوعات التي تتناولها مشكلة البحث. **ونتناول فيما يلي عينة البحث، وأداة جمع المعلومات والأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات:**

عينة البحث: يمثل كل أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية الست التابعة لجامعة الكويت مجتمع الدراسة في هذا البحث، وهذه الكليات هي: التربية، الشريعة والدراسات الإسلامية، الآداب، العلوم الاجتماعية، الحقوق، والعلوم الإدارية. وقد طبقت أداة الدراسة على كل أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات البالغ عددهم ٤٨٧ عضواً، منهم ٣٦ عضوًا كان في إجازة تفرغ علمي وقت إجراء الدراسة، وذلك خلال العام الجامعي ١٩٩٨/١٩٩٩م. وقد وصلت ردود من ٢٢١ عضواً من أعضاء هيئة التدريس، وهنا اعتبر الباحثان أن من استجاب لأداة الدراسة هم عينة الدراسة.

وقد رصدت مجموعة من العوامل أو الخصائص الشخصية للعينة التي اتخذ بعضها لاحقاً متغيرات تصنيفية في هذه الدراسة. وتمثلت تلك العوامل أو الخصائص في: الكلية، مصدر رسالة الدكتوراه، الجنس، الجنسية، الرتبة العلمية، العمر، سنوات الخبرة التدريسية. وكان تصنيف العينة طبقاً للمتغيرات التالية:

- **متغير الكلية**: تبين توزع أعضاء هيئة التدريس على الكليات الست، فقد جاء ربع أفراد العينة من كلية العلوم الإدارية (٢٥,٣٪)، تلتها الشريعة والدراسات الإسلامية (٢١,٧٪)، ثم التربية (١٩,٥٪)، فالآداب (١٧,٢٪)، ثم العلوم الاجتماعية (١١,٣٪)، وأخيراً الحقوق (٥٪). وتمثل نسب المستجيبين من الكليات مقارنة بالعدد الكلي من أعضاء هيئة التدريس الخاص بكل كلية بعد استبعاد ممن هم في تفرغ علمي ما يأتي: الشريعة والدراسات الإسلامية (٨٧٪)، العلوم الإدارية (٦٤٪)، التربية (٥٠٪)، العلوم الاجتماعية (٢٩٪)، الآداب (٣٧٪)، والحقوق (٢٢٪).

- **متغير الرتبة العلمية**: كان نصف أفراد العينة تقريباً بدرجة أستاذ مساعد (٤٤,٨٪) وكان الثلث تقريباً بدرجة أستاذ مشارك (٣٠,٣٪)، أما بقية أفراد العينة فقد كانوا بدرجة أستاذ (٢٠,٨٪).
- **متغير الخبرة التدريسية**: توزع أفراد العينة تبعاً للخبرة بشكل متساوٍ تقريباً بين المجموعات الثلاث من الرتب العلمية. فكان ثلث أفراد العينة ممن تقل خبرتهم عن ٥ سنوات، والثلث الثاني راوحت خبرتهم من ٥ إلى ١٠ سنوات، أما الثلث الأخير فقد تجاوزت خبرتهم ١٠ سنوات.
- **متغير العبء التدريسي**: كان العبء التدريسي لأغلب أفراد العينة وقت إجراء الدراسة ٩ ساعات فأكثر. كما كان غالبيتهم ممن لا يتولى أي مهام خارجية (٧٨,٣٪) أو مناصب قيادية (٦٧,٤٪). ويعتبر ذلك أمراً متوقعاً؛ لأن العبء التدريسي الاعتيادي لعضو هيئة التدريس بجامعة الكويت هو تسع ساعات إن كان لا يشغل أي منصب إداري أو قيادي.
- **متغير مصدر رسالة الدكتوراه**: توزع أفراد العينة تبعاً لمصدر الرسالة بشكل متساوٍ تقريباً بين الجامعات الأمريكية والأوربية والعربية. فقد جاء ثلث أفراد العينة من حملة الدكتوراه من جامعات في أمريكا الشمالية (٣٣,٩٪)، والثلث الثاني من جامعات أوربية (٣١,٢٪)، أما الثلث الأخير فقد جاء من جامعات عربية (٣١,٧٪).
- **متغير عمر المستجيبين**: جاء توزيع أعمار أفراد العينة بشكل مماثل تقريباً لتوزيع مصدر رسالة الدكتوراه. فقد كان ثلث أفراد العينة ممن تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة (٣١,٧٪)، والثلث الثاني راوحت أعمارهم بين ٤٠ سنة وأقل من ٥٠ سنة (٣٤,٤٪)، أما الثلث الأخير فقد كانت أعمارهم تتجاوز الخمسين سنة (٣٠,٣٪).
- **متغير نوع الجنس**: مثل أعضاء هيئة التدريس من الذكور أغلب أفراد العينة (٨٣,٣٪)، بينما كانت نسبة الإناث (١٤٪).

وقد تبنت هذه الدراسة ثلاثة من تلك العوامل أو الخصائص الشخصية بوصفها متغيرات تصنيفية عند استخدام اختبار مربع كاي للتحقق من وجود فروق دالة إحصائياً بين آراء أفراد العينة في معوقات التمويل المالي المختلفة سواء فنية أو إدارية أو ذاتية. وتمثلت تلك العوامل في الكلية والرتبة العلمية والعبء التدريسي. ويعود اختيار تلك العوامل ذاتها إلى مجموعة من الأسباب، يكمن أولها في تأكيد الأدبيات التربوية عليها باعتبارها مؤشرات مهمة لتحليل النتائج. أما ثاني تلك الأسباب فإن الرتبة العلمية عادة ما ترتبط بها بشكل طردي مع عمر المستجيبين وخبرتهم التدريسية، فكلما ارتفعت الرتبة العلمية ازداد معها بالطبع العمر والخبرة التدريسية.

أداة البحث: أداة هذه الدراسة استبانة استهدفت تعرف آراء أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية بالنسبة لمعوقات البحث العلمي الممول بجامعة الكويت. واشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور تمثلت في: العوامل الفنية، والإجراءات الإدارية، والعوامل الذاتية.

ويندرج تحت كل محور مجموعة من البنود ذات الطبيعة العملية، التي تكون قد واجهت أو يمكن أن تواجه عضو هيئة التدريس عند التقدم بطلب تمويل لبحثه.

وقد تضمنت الاستبانة تسعة وعشرين بنداً، موزعة وفقاً للمحاور الثلاثة الآتية:

*** المحور الأول – المعوقات الفنية:**

واشتمل هذا المحور على ثمانية بنود، كانت بحسب ترقيمها في الأداة على النحو الآتي:

(١) عدم توافر العمالة الفنية المساعدة في الأقسام العلمية.
(٢) صعوبة الحصول على العمالة الفنية المؤهلة من خارج الجامعة.
(٣) صعوبة تعرف احتياجات المجتمع إلى ربط المشاريع البحثية بها.
(٦) قلة الفائدة المرجوة من البحوث الممولة في التنمية المجتمعية.

(١٤) الاعتماد على التحكيم الداخلي للأبحاث التي تقل موازنتها عن ٢٠٠٠ دك.
(٢١) صعوبة إيجاد المراجع والدراسات الحديثة التي تخدم القضايا البحثية.
(٢٢) عدم إعطاء ثقل في الترقية للأبحاث التطبيقية التي تخدم المجتمع.
(٢٤) صعوبة كتابة مقترح لخطة مشروع ممول.

*** المحور الثاني – المعوقات الإدارية:**

وقد تضمن أربعة عشر بنداً، كانت بحسب ترقيمها في الأداة على النحو الآتي:

(٤) عدم تمتع الباحث بمهمة علمية خاصة بجمع المعلومات.
(٥) تحديد مهمة علمية واحدة لكل مشروع بحث بغض النظر عن موازنة المشروع.
(٧) عدم توافر استبانة خاصة بالمشاريع، بما يتناسب وطبيعة أبحاث الكليات النظرية.
(٨) عدم وضوح اللوائح الخاصة بالبحوث الممولة.
(٩) كثرة الأوراق المطلوب تعبئتها للبحوث الممولة.
(١٠) وجود بعض المعوقات في التعامل مع الإداريين القائمين على تمويل الأبحاث.
(١١) بطء إجراءات الصرف المالي.
(١٢) التعقيدات المصاحبة لإجراءات التسوية المالية.
(١٣) بطء إجراءات تحكيم البحث قبل اعتماد تمويله.
(١٥) ربط المهمة العلمية المطلوبة بتقديم بحث مقبول في مؤتمر علمي محكم.
(١٦) عدم حصول الباحث على مكافأة مالية عند الانتهاء من البحث.
(١٧) حرمان الباحث من الاحتفاظ بالكتب والمراجع التي يتم شراؤها للبحث.
(١٨) حرمان الباحث من الاحتفاظ بالأجهزة والبرامج التي يتم شراؤها للبحث.
(٢٣) عدم تقدير الأبحاث المرتكزة على عمل الفريق عند التقدم للترقية.

*** المحور الثالث – المعوقات الذاتية:**

وقد اشتمل على سبعة بنود كانت بحسب ترقيمها في الأداة على النحو الآتي:

(١٩) غياب الدافعية الذاتية للعمل البحثي الممول.
(٢٠) نقص الخبرة بإجراءات تمويل الأبحاث.
(٢٥) الانشغال بأعمال خارج أوقات الدوام الجامعي (تدريب، استشارات...).
(٢٦) الانشغال بالارتباطات الاجتماعية والمسؤوليات الأسرية.
(٢٧) الانشغال بالأعمال التدريسية (محاضرات، امتحانات...).
(٢٨) الانشغال بمهام إضافية مثل الأعمال الإدارية وأعمال اللجان.
(٢٩) ضعف مهارات التعامل مع الحاسوب وتطبيقاته في العمل البحثي.

وقد بنيت الأداة وفقاً لمقياس تقدير خماسي على طريقة ليكارت باستخدام مقياس متدرج من خمسة مستويات، بحيث يمثل موقف الموافقة (الدرجة ٥)، ويمثل موقف الميل إلى الموافقة (الدرجة ٤)، ويمثل موقف غير المتأكد (الدرجة ٣)، أما موقف الميل إلى عدم الموافقة فيمثل (الدرجة ٢)، ويمثل موقف عدم الموافقة (الدرجة ١).

وقد انتهت الاستبانة بسؤال مفتوح لحصر مقترحات أعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون عينة الدراسة، وهي مقترحات أفادت لاحقاً الباحثين في تفسير النتائج واستنباط توصياتها.

صدق الأداة: للتأكد من صدق الأداة استخدم صدق المحكمين، وذلك بعرضها على عشرة محكمين من بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات الست المعنية بالدراسة؛ خمسة منهم يمثلون عمداء مساعدين للأبحاث سواء في مواقع عملهم وقت إجراء الدراسة أو عمداء مساعدين سابقين، والخمسة الآخرون من أعضاء هيئة التدريس المشهود لهم بالخبرة البحثية. وقد حدد للسادة المحكمين هدفان لتحكيم الاستبانة؛ الأول مرتبط بمدى صدق المحاور الثلاثة المندرجة في الاستبانة، والثاني مرتبط بمدى انتماء كل مفردة للمحور الموجودة فيه. وقد عدلت البنود الواردة في الاستبانة وفقاً لتوجيهاتهم. وبعد ذلك وضعت الصورة النهائية للاستبانة بعد إجراء جميع التعديلات والأخذ بملاحظات المحكمين. ثم أعيد توزيعها مرة أخرى على عينة المحكمين نفسها، حيث تطابقت آراؤهم تماماً حول النسخة النهائية للاستبانة، مما يجعلنا نثق في صدقها.

ثبات الأداة: حسب الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) للأداة ككل، وكانت قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة هي ٠,٨٢٢٩، وهي تمثل درجة عالية من الثبات، الأمر الذي يجعلنا نثق في صلاحية استخدام هذه الاستبانة أداة لجمع المعلومات.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في أن أداة الدراسة اقتصر توزيعها على العينة الممثلة لأعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية الست وهي: التربية، الشريعة والدراسات الإسلامية، الآداب، العلوم الاجتماعية، الحقوق، والعلوم الإدارية. كما اقتصر البحث على الأداة المستخدمة بمحاورها الثلاثة، وكذلك في الفترة الزمنية لتطبيق البحث، ثم الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل النتائج.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

١ – استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة.

٢ – استخدام التكرارات والنسب المئوية لتقديم صورة إحصائية لاستجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس.

٣ – استخدام اختبار مربع كاي لتحديد دلالة الفروق في متغيرات الدراسة المشار إليها سابقاً.

نتائج البحث ومناقشتها:

كانت نتائج البحث على النحو الآتي:

أولاً – المعوقات الفنية:

في إطار الإجابة عن السؤال الأول وهو: ما المعوقات البحثية الفنية التي تحول دون طلب التمويل للأبحاث العلمية أو تقلل منه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية؟ وما دور العوامل الشخصية باعتبارها متغيرات فارقة تجاه تلك المعوقات؟ يتضمن جدول (١) نتائج البحث فيما يتعلق بالمعوقات الفنية للبحث العلمي.

جدول رقم (١): تقدير أفراد العينة (ن = ٢٢١) للمعوقات البحثية الفنية

البند	موافق جداً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الترتيب وفقاً لمستوى التقدير بالموافقة (موافق جداً وموافق)
	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	
(١) عدم توافر العمالة الفنية المساعدة في الأقسام العلمية.	٦٢ ٪٢٨,١	٦٣ ٪٢٨,٥	٤٦ ٪٢٠,٨	٢٢ ٪١٠,٠	٢٨ ٪١٢,٧	١ (٪٥٦,٦)
(٢) صعوبة الحصول على العمالة الفنية المؤهلة من خارج الجامعة.	٤٤ ٪١٩,٩	٦٧ ٪٣٠,٣	٥٦ ٪٢٥,٣	٢٤ ٪١٠,٩	٣٠ ٪١٣,٦	٢ (٪٥٠,٢)
(٣) صعوبة تعرف احتياجات المجتمع لربط المشاريع البحثية بها.	٣٦ ٪١٦,٣	٥٧ ٪٢٥,٨	٤٢ ٪١٩	٤٦ ٪٢٠,٨	٤٠ ٪١٨,١	٣ (٪٤٢,١)
(٢٢) عدم إعطاء ثقل في الترقية للأبحاث التطبيقية التي تخدم المجتمع.	٤٤ ٪١٩,٩	٤٤ ٪١٩,٩	٦٣ ٪٢٨,٥	٣٢ ٪١٤,٥	٣٨ ٪١٧,٢	٤ (٪٣٩,٨)
(٢١) صعوبة إيجاد المراجع والدراسات الحديثة التي تخدم القضايا البحثية.	٢٨ ٪١٢,٧	٥٠ ٪٢٢,٦	٣٦ ٪١٦,٣	٥٤ ٪٢٤,٤	٥٣ ٪٢٤	٥ (٪٣٥,٣)
(١٤) الاعتماد على التحكيم الداخلي للأبحاث التي تقل موازنتها عن ٢٠٠٠ د. ك.	٤٣ ٪١٩,٥	٣٣ ٪١٤,٩	٥٥ ٪٢٤,٩	٥٤ ٪٢٤,٤	٣٦ ٪١٦,٣	٦ (٪٣٤,٤)

تابع جدول رقم (١): تقدير أفراد العينة (ن = ٢٢١) للمعوقات البحثية الفنية

البند	موافق جداً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الترتيب وفقاً لمستوى التقدير بالموافقة (موافق جداً وموافق)
	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	
(٦) قلة الفائدة المرجوة من البحوث الممولة في التنمية المجتمعية.	١٦ ٪٧,٢	٢٩ ٪١٣,١	٤٣ ٪١٩,٥	٥٩ ٪٢٦,٧	٧٤ ٪٣٣,٥	٧ (٪٢٠,٣)
(٢٤) صعوبة وضع مقترح لخطة مشروع ممول.	١١ ٪٥	٢٨ ٪١٢,٧	٤٦ ٪٢٠,٨	٦٩ ٪٣١,٢	٦٧ ٪٣٠,٣	٨ (٪١٧,٧)

ويقدم الشكل البياني التالي عرضاً إيضاحياً لنتائج الإجابة عن السؤال الأول:

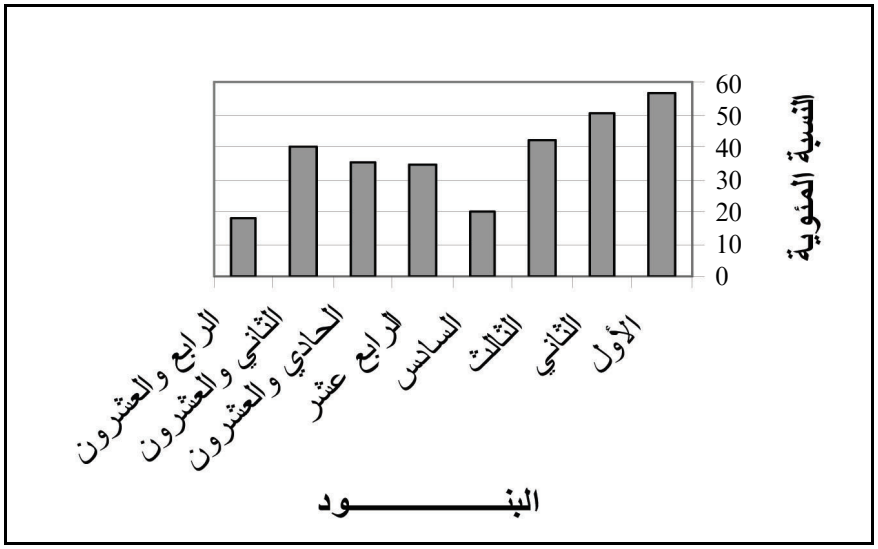

شكل رقم (٢)

آراء أفراد العينة في المعوقات البحثية الفنية وفقاً لنسب الموافقة الكاملة والنسبية

يتبين من جدول رقم (١) وشكل رقم (٢) ما يلي:

- اتفق أكثر من نصف أفراد العينة على وضع البندين (١) و (٢) في مقدمة المعوقات الفنية الثمانية حيث جاءا في الترتيبين الأول والثاني على التوالي وفقاً لنسب الموافقة الكاملة والنسبية (موافق جداً وموافق). وتمثلت تلك المعوقات في "عدم توافر العمالة الفنية المساعدة في الأقسام العلمية" و "صعوبة الحصول على العمالة الفنية المؤهلة من خارج الجامعة"، وكانت نسب الموافقة عليهما (٥٦,٦٪) و (٥٠,٢٪) على التوالي. وتؤكد العديد من الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع أن من المعوقات الرئيسة التي تواجه البحث العلمي بشكل عام عائق عدم توافر المساعدين الفنيين الذي يحد من انطلاقة الإنتاجية العلمية

لأعضاء هيئة التدريس، حيث إن وجودهم له تأثير كبير في المساعدة على الاستقرار النفسي للعلماء لدورهم المساعد في إجراء البحوث والإحاطة بالتغيرات الحادثة في المجال (مرسي، ربيع بمرجع السالم، ١٩٩٧). وينادي ربيع بضرورة توفير المساعدين المؤهلين بأعداد مناسبة على الرغم من قلتهم على مستوى الجامعات العربية؛ لأن الأعمال التي يقومون بها تستنزف الكثير من وقت الباحثين ومن الأفضل أن يستغل هذا الوقت في إجراء البحوث نفسها.

- احتل اثنان من المعوقات الفنية الترتيبين الثالث والرابع لدى ما يقارب ٤٠٪ من أفراد العينة وفقاً لنسب الموافقة الكاملة والنسبية. وتمثلت تلك المعوقات في: " صعوبة تعرف احتياجات المجتمع لربط المشاريع البحثية بها" و "عدم إعطاء ثقل في الترقية للأبحاث التطبيقية التي تخدم المجتمع". وتدعم تلك النتائج ما ينادي به أبو شيخة (بمرجع السالم، ١٩٩٧) لترسيخ مفهوم التخطيط للبحث العلمي من خلال ضرورة وجود خطة تنظم أولويات البحث العلمي ولا سيما التطبيقي منه، بحيث تكون له الأولوية في التنفيذ. فالدور الحالي للجامعات يتمثل في الاهتمام بالعلم من أجل المجتمع وليس من أجل العلم فقط. ويستدعي الاهتمام بهذا النوع من البحوث من وجهة نظر «أبو شيخة» أن تعمل الجامعات على وضع نظام حوافز مادية ومعنوية لأعضاء هيئة التدريس وأن تؤخذ جهودهم في هذا المضمار في الاعتبار عند التعيين والترقية.

- تبين أن هناك أكثر من ٣٠٪ من أفراد العينة، أي في حدود الثلث، يميلون إلى اعتبار "صعوبة إيجاد المراجع والدراسات الحديثة التي تخدم القضايا البحثية" و "الاعتماد على التحكيم الداخلي للأبحاث التي تقل موازنتها عن ٢٠٠٠ دك" معوقات فنية بالنسبة لهم. وقد جاء ترتيب هذين البندين في المستويين الخامس والسادس على التوالي.

ويبدو من تلك النتيجة أن إيجاد المراجع والدراسات الحديثة لا تمثل مشكلة تذكر بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس على الرغم من أن العديد من الدراسات تؤكد أن من أبرز مشكلات البحث التربوي في البلاد العربية بشكل عام محدودية الخدمات المكتبية بسبب انقطاع المكتبات عن الاشتراك في الدوريات الحديثة ولعدم توافر قواعد البيانات اللازمة لإجراء البحث التربوي (حداد، ١٩٩٧). كما يستدل من هذه النتيجة أن التحكيم الداخلي لمشاريع الأبحاث الذي يتم عادة داخل الكليات نفسها ومن زملاء المهنة أنفسهم لا يمثل، إلى حد ما، عقبة تذكر أمام أعضاء هيئة التدريس، وهذا يعتبر في حد ذاته مؤشراً إيجابياً على قبول ذلك الإجراء.

- أوضح ما يقرب من خمس أفراد العينة (٢٠,٣٪ و ١٧,٧٪) أن "قلة الفائدة المرجوة من البحوث الممولة في التنمية المجتمعية" و "صعوبة وضع مقترح لخطة مشروع ممول" يمكن أن يكونا من المعوقات الفنية بالنسبة لهم، حيث جاء ترتيبهما في المستويين السابع والثامن على التوالي. وتوضح تلك النتيجة أن نسبة لابأس بها من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لديها قناعة بأن مشاريع الأبحاث الممولة يمكن أن تسهم في مجال التنمية المجتمعية. كما يستدل من النتيجة أن عملية وضع خطة بحثية لطلب تمويل مالي لا تعتبر أمراً مقلقاً بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، وعادة ما تحتاج نماذج الأبحاث الممولة إلى خبرة ومعرفة بكيفية ملء البيانات المختلفة.

المعوقات الفنية والعوامل الشخصية لأفراد العينة:

استخدم اختبار مربع كاي للتحقق من وجود فروق دالة إحصائياً بين آراء أفراد العينة لغرض تعرف دور العوامل الشخصية تجاه المعوقات الفنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بعد تطبيق اختبار مربع كاي ما يأتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أعضاء هيئة التدريس

بخصوص المعوقات الفنية المتعلقة بالبنود (١) و(٣) و (٦) و(١٤) و(٢١) و(٢٤) بالنسبة للعوامل الشخصية باعتبارها متغيرات تصنيفية متمثلة في: الكلية، و الرتبة العلمية، والعبء التدريسي. وتشير تلك البنود إلى:

- **بند (١):** عدم توافر العمالة الفنية المساعدة في الأقسام العلمية.
- **بند (٣):** صعوبة تعرف احتياجات المجتمع لربط المشاريع البحثية بها.
- **بند (٦):** قلة الفائدة المرجوة من البحوث الممولة في التنمية المجتمعية.
- **بند (١٤):** الاعتماد على التحكيم الداخلي للأبحاث التي تقل موازنتها عن ٢٠٠٠ د. ك.
- **بند (٢١):** صعوبة إيجاد المراجع والدراسات الحديثة التي تخدم القضايا البحثية.
- **بند (٢٤):** صعوبة وضع مقترح لخطة مشروع ممول.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بخصوص البند (٢) بالنسبة لمتغير طبيعة الكلية التي ينتمي إليها المستجيبون على النحو الذي يظهر في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): دلالة الفروق في البند الثاني بالنسبة لمتغير طبيعة الكلية

(٢) صعوبة الحصول على العمالة الفنية المؤهلة من خارج الجامعة

التصنيف وفقاً للكليات	الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	غير متأكد (التكرار/النسبة)	عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	المجموع/النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)	قيمة مربع كاي
العلوم الاجتماعية	١٥ (٦٠٪)	٢ (٨٪)	٨ (٣٢٪)	٢٥ (١١,٣٪)	٣٢,٥٢* بمستوى دلالة ,٠٣٨
الحقوق	٦ (٥٤,٦٪)	٤ (٣٦,٤٪)	١ (٩,١٪)	١١ (٥٪)	
الآداب	١٩ (٥٠٪)	١٥ (٣٩,٥٪)	٤ (١٠,٦٪)	٣٨ (١٧,٢٪)	
العلوم الإدارية	٢٨ (٥٠٪)	١١ (١٩,٦٪)	١٧ (٣٠,٣٪)	٥٦ (٢٥,٣٪)	
التربية	٢١ (٤٨,٩٪)	٨ (١٨,٦٪)	١٤ (٣٢,٥٪)	٤٣ (١٩,٥٪)	
الشريعة ود. إسلامية	٢٢ (٤٥,٩٪)	١٦ (٣٣,٣٪)	١٠ (٢٠,٩٪)	٤٨ (٢١,٧٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠٥)

ويتبين من الجدول السابق أن نسبة الموافقة الكاملة والنسبية بين الكليات على هذا البند كانت على النحو التالي: العلوم الاجتماعية (٦٠٪)، الحقوق (٥٤,٦٪)، الآداب والعلوم الإدارية (٥٠٪)، التربية (٤٨,٩٪)، الشريعة والدراسات الإسلامية (٤٥,٩٪). ويتضح هنا بشكل جلي أنه على الرغم من تأكيد جميع الكليات أهمية المساعدين الفنيين فإن الأمر متفاوت فيما بينها بدرجات مختلفة وإن كانت متقاربة. ويبدو أمر احتياج تلك الفئة أقل ما يكون لدى كلية الشريعة، ولعل مرد ذلك إلى الطبيعة النظرية البحتة لأبحاث هذه الكلية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بخصوص البند (٢٢) بالنسبة لنوع الرتبة العلمية للمستجيبين، كما يتبين من جدول (٣).

ويظهر الجدول رقم (٣)، وفقاً لنسبة الموافقة الكاملة والنسبية لدى ٢١٢ من المستجيبين لنوع الرتبة، أن (٤٧,٥٪) من الأساتذة المساعدين يوافقون على البند رقم (٢٢) بوصفه عائقاً مقارنة بـ (٣١,٣٪) من الأساتذة المشاركين و (٢٨,٢٪) من الأساتذة. وتوضح تلك النتيجة أن الأساتذة المساعدين، الذين عادة ما يكونون أقل في الخبرة البحثية، يشعرون بأن الأبحاث التطبيقية لا تأخذ حقها من الاهتمام الكافي عند التقدم للترقية. ويتفق ذلك مع ما توصل إليه أبو شيخة (بمرجع السالم، ١٩٩٧) في أن اهتمام معظم الباحثين، ولا سيما المبتدئين منهم، ينصب في الحصول على الدرجات العلمية، مما يجعلهم يتجهون نحو اختيار موضوعات تتصف بالبساطة وعدم الأهمية دون أي اعتبار لمدى إسهامها في معالجة مشكلات أساسية في المجتمع.

ثانياً – المعوقات الإدارية:

في إطار الإجابة عن السؤال الثاني، وهو: ما المعوقات البحثية الإدارية التي تحول دون طلب التمويل للأبحاث العلمية أو تقلل منه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية؟ وما دور العوامل الشخصية باعتبارها متغيرات فارقة تجاه تلك المعوقات؟ يتضمن جدول (٤) نتائج البحث فيما يتعلق بالمعوقات الإدارية للبحث العلمي.

جدول رقم (٣): دلالة الفروق في البند الثاني والعشرين بالنسبة لمتغير الرتبة العلمية

(٢٢) عدم إعطاء ثقل في الترقية للأبحاث التطبيقية التي تخدم المجتمع					
التصنيف	**الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار / النسبة)**	**غير متأكد (التكرار / النسبة)**	**عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار / النسبة)**	**المجموع / النسبة لمجتمع الدراسة (ن=٢١٢)**	**قيمة مربع كاي**
أستاذ مساعد	٤٧ (٤٧,٥٪)	٣٣ (٣٣,٣٪)	١٩ (١٩,٢٪)	٩٩ (٤٦,٧٪)	٢٢,١٧*
أستاذ مشارك	٢١ (٣١,٣٪)	١٩ (٢٨,٤٪)	٢٧ (٤٠,٣٪)	٦٧ (٣١,٦٪)	بمستوى دلالة ٠,٠٠٤٦١
أستاذ	١٣ (٢٨,٢٪)	١٠ (٢١,٧٪)	٢٣ (٥٠٪)	٤٦ (٢١,٧٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠١)

جدول رقم (٤): تقدير أفراد العينة (ن = ٢٢١) للمعوقات البحثية الإدارية

البند	موافق جداً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الترتيب وفقاً لمستوى التقدير بالموافقة (موافق جداً وموافق)
	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	
(٩) كثرة الأوراق المطلوب تعبئتها للتقدم للبحوث الممولة.	١٢٢ ٪٥٥,٢	٤١ ٪١٨,٦	٢٥ ٪١١,٣	١٨ ٪٨,١	١٥ ٪٦,٨	١ (٪٧٣,٨)
(١٢) التعقيدات المصاحبة لإجراءات التسوية المالية.	١٠٩ ٪٤٩,٣	٥٠ ٪٢٢,٦	٤٩ ٪٢٢,٢	٧ ٪٣,٢	٦ ٪٢,٧	٢ (٪٧١,٩)
(١٦) عدم حصول الباحث على مكافأة مالية عند الانتهاء من البحث.	٨٢ ٪٣٧,١	٥٢ ٪٢٣,٥	٣٨ ٪١٧,٢	٣١ ٪١٤	١٨ ٪٨,١	٣ (٪٦٠,٦)
(١٧) حرمان الباحث من الاحتفاظ بالكتب والمراجع التي تشترى للبحث.	٩٢ ٪٤١,٦	٤٢ ٪١٩	٣٥ ٪١٥,٨	٢٩ ٪١٣,١	٢٣ ٪١٠,٤	٣ (٪٦٠,٦)
(٨) عدم وضوح اللوائح الخاصة بالبحوث الممولة.	٦٨ ٪٣٠,٨	٥٩ ٪٢٦,٧	٣٣ ٪١٤,٩	٤٣ ٪١٩,٥	١٨ ٪٨,١	٥ (٪٥٧,٥)
(١١) بطء إجراءات الصرف المالي.	٧٧ ٪٣٤,٨	٤٩ ٪٢٢,٢	٥٨ ٪٢٦,٢	٢١ ٪٩,٥	١٦ ٪٧,٢	٦ (٪٥٧)

تابع/جدول رقم (٤): تقدير أفراد العينة (ن = ٢٢١) للمعوقات البحثية الإدارية

البند	موافق جداً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الترتيب وفقاً لمستوى التقدير بالموافقة (موافق جداً وموافق)
	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	
(١٣) بطء إجراءات تحكيم البحث قبل اعتماد تمويله.	٦٥ ٪٢٩,٤	٦١ ٪٢٧,٦	٤٩ ٪٢٢,٢	٣٦ ٪١٦,٣	١٠ ٪٤,٥	٦ (٪٥٧)
(١٠) وجود بعض المعوقات في التعامل مع الإداريين القائمين على تمويل الأبحاث.	٧٨ ٪٣٥,٣	٤٢ ٪١٩	٥٠ ٪٢٢,٦	٢٩ ٪١٣,١	٢٢ ٪١٠	٨ (٪٥٤,٣)
(٧) عدم توافر نموذج خاص بالمشاريع بما يتناسب وطبيعة أبحاث الكليات النظرية.	٥٥ ٪٢٤,٩	٦٣ ٪٢٨,٥	٣٨ ٪١٧,٢	٣٤ ٪١٥,٤	٣١ ٪١٤	٩ (٪٥٣,٤)
(١٨) حرمان الباحث من الاحتفاظ بالأجهزة والبرامج التي تشترى للبحث.	٧٧ ٪٣٤,٨	٤٠ ٪١٨,١	٤٩ ٪٢٢,٢	٢٩ ٪١٣,١	٢٦ ٪١١,٨	١٠ (٪٥٢,٩)
(٤) عدم تمتع الباحث بمهمة علمية خاصة بجمع المعلومات.	٥٠ ٪٢٢,٦	٥٩ ٪٢٦,٧	٤٤ ٪١٩,٩	٣٩ ٪١٧,٦	٢٩ ٪١٣,١	١١ (٪٤٩,٣)

تابع/جدول رقم (٤): تقدير أفراد العينة (ن = ٢٢١) للمعوقات البحثية الإدارية

البند	موافق جداً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الترتيب وفقاً لمستوى التقدير بالموافقة (موافق جداً وموافق)
	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	
(١٥) ربط المهمة العلمية المطلوبة بتقديم بحث مقبول في مؤتمر علمي محكم.	٦٣ ٪٢٨,٥	٤٣ ٪١٩,٥	٤٧ ٪٢١,٣	٤٤ ٪١٩,٩	٢٤ ٪١٠,٩	١٢ (٪٤٨)
(٢٣) عدم تقدير الأبحاث المرتكزة على عمل الفريق عند التقدم للترقية.	٥٢ ٪٢٣,٥	٤٩ ٪٢٢,٢	٦٥ ٪٢٩,٤	٢٧ ٪١٢,٢	٢٨ ٪١٢,٧	١٣ (٪٤٥,٧)
(٥) تحديد مهمة علمية واحدة لكل مشروع بحث بغض النظر عن موازنة المشروع.	٤٨ ٪٢١,٧	٥٢ ٪٢٣,٥	٥٦ ٪٢٥,٣	٤٣ ٪١٩,٥	٢٢ ٪١٠	١٤ (٪٤٥,٢)

ويقدم الشكل البياني التالي عرضاً إيضاحياً لنتائج الإجابة عن السؤال الثاني:

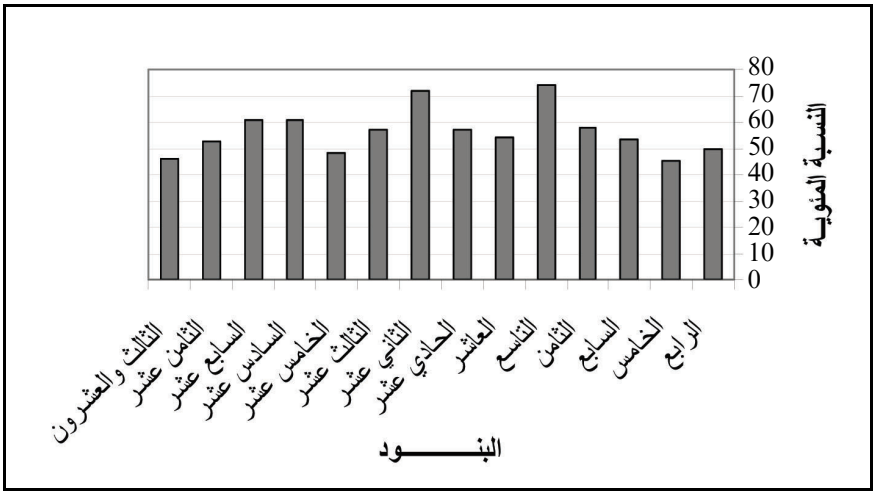

شكل رقم (٣)
آراء أفراد العينة في المعوقات البحثية الإدارية وفقاً لنسب الموافقة الكاملة والنسبية

من جدول رقم (٤) وشكل رقم (٣) يتضح ما يلي:

- اتفق أكثر من (٧٠٪) من أفراد العينة على أن "كثرة الأوراق المطلوب تعبئتها للتقدم للبحوث الممولة" و"التعقيدات المصاحبة لإجراءات التسوية المالية" تعتبران من المعوقات الرئيسة في التقدم لطلب تمويل. وقد جاء هذان البندان (٩، ١٢) بحسب نسب الموافقة الكاملة والنسبية في المرتبتين الأولى (٧٣,٨٪) والثانية (٧١,٩٪). ويبرز هنا، بشكل واضح أن أكبر شريحة من أعضاء هيئة التدريس تعتبر العمل الإداري المرتبط بالبحث الممول يأتي في طليعة الأسباب المؤدية إلى إحجامهم عن التقدم لطلب التمويل.
- أكد ما يقارب ثلثي أعضاء هيئة التدريس المستجيبين وفقاً لنسب

الموافقة الكاملة والنسبية أن البنود التالية مثلت بالنسبة لهم بعضاً من المعوقات التي حالت دون التقدم لطلب التمويل، وتتمثل في:

- **بند (١٦):** عدم حصول الباحث على مكافأة مالية عند الانتهاء من البحث (٦٠,٦٪).
- **بند (١٧):** حرمان الباحث من الاحتفاظ بالكتب والمراجع التي تشترى للبحث (٦٠,٦٪).
- **بند (٨):** عدم وضوح اللوائح الخاصة بالبحوث الممولة (٥٧,٥٪).
- **بند (١١):** بطء إجراءات الصرف المالي (٥٧٪).
- **بند (١٣):** بطء إجراءات تحكيم البحث قبل اعتماد تمويله (٥٧٪).

وتعزز نتيجة هذا الجزء ما توصل إليه في الجزء السابق من أن اللوائح الإدارية للأبحاث الممولة تعتبر من المعوقات الرئيسة في التقدم لطلب التمويل، ولا سيما أن ثلثي أفراد العينة هم من خريجي الجامعات الغربية، مما يجعلهم يقارنون بين الجامعات المختلفة في طبيعة العمل وما يتعلق بموضوع تمويل الأبحاث.

- أشار أكثر من نصف أفراد العينة إلى بعض المعوقات التي كانت تمثل هاجساً مقلقاً بالنسبة لهم عند التقدم لطلب التمويل المالي لأبحاثهم، ويمكن حصرها بحسب أولوية ترتيبها فيما يأتي:
  - **بند (١٠):** وجود بعض المعوقات في التعامل مع الإداريين القائمين على تمويل الأبحاث (٥٤,٣٪).
  - **بند (٧):** عدم توافر نموذج خاص بالمشاريع بما يتناسب وطبيعة أبحاث الكليات النظرية (٥٣,٤٪).
  - **بند (١٨):** حرمان الباحث من الاحتفاظ بالأجهزة والبرامج التي تشترى للبحث (٥٢,٩٪).
  - **بند (٤):** عدم تمتع الباحث بمهمة علمية خاصة بجمع المعلومات (٤٩,٣٪).

- **بند (١٥)**: ربط المهمة العلمية المطلوبة بتقديم بحث مقبول في مؤتمر علمي محكم (٤٨٪).

كذلك يعزز ما تُوصل إليه في هذا الجزء كل ما سبقه من نتائج، وإن كانت لدى شريحة أقل نسبياً من أعضاء هيئة التدريس، من أن اللوائح المتعلقة بالمهمات العلمية وبشراء الأجهزة والبرامج تعتبر من معوقات التقدم لطلب التمويل.

- جاء البندان (٢٣) و (٥) في المركزين الأخيرين بالنسبة لترتيبهما، حيث حاز كل منهما نحو (٤٥٪) من نسب الموافقة الكاملة والنسبية من قبل أفراد العينة في كونهما يمثلان نوعاً من المعوقات عند التقدم لطلب تمويل مالي. وتمثلت تلك البنود في "عدم تقدير الأبحاث المرتكزة على عمل الفريق عند التقدم للترقية" و "تحديد مهمة علمية واحدة لكل مشروع بغض النظر عن موازنة المشروع". وعلى الرغم من حصول هذين البندين على أقل النسب من آراء أعضاء هيئة التدريس، فإنها مازالت في الوقت نفسه تعتبر نسباً مرتفعة، ولا يستهان بها إذا ما قورنت بالمعوقات الفنية والذاتية التي سيأتي ذكرها لاحقاً فيما يتعلق أيضا بنظرة أفراد العينة إلى عمل الفريق أو المهمة العلمية الوحيدة المسموح بها لكل مشروع.

المعوقات الإدارية والعوامل الشخصية لأفراد العينة:

استخدم اختبار مربع كاي للتحقق من وجود فروق دالة إحصائياً بين آراء أفراد العينة في المعوقات الإدارية بالنسبة للعوامل الشخصية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بعد استخدام اختبار مربع كاي ما يأتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أعضاء هيئة التدريس بخصوص المعوقات الإدارية المتعلقة بالبنود (٤)، و (٥)، و (٧)، و (٨)، و (١١)، و (١٣)، و (١٥)، و (١٦)، و (١٧) بالنسبة للعوامل الشخصية باعتبارها متغيرات تصنيفية، وتتمثل في: الكلية، والرتبة العلمية، والعبء التدريسي. وتشير تلك البنود إلى:

- **بند (٤)**: عدم تمتع الباحث بمهمة علمية خاصة بجمع المعلومات.
- **بند (٥)**: تحديد مهمة علمية واحدة لكل مشروع بحث بغض النظر عن موازنة المشروع.
- **بند (٧)**: عدم توافر نموذج خاص بالمشاريع بما يتناسب وطبيعة أبحاث الكليات النظرية.
- **بند (٨)**: عدم وضوح اللوائح الخاصة بالبحوث الممولة.
- **بند (١١)**: بطء إجراءات الصرف المالي.
- **بند (١٣)**: بطء إجراءات تحكيم البحث قبل اعتماد تمويله.
- **بند (١٥)**: ربط المهمة العلمية المطلوبة بتقديم بحث مقبول في مؤتمر علمي محكم.
- **بند (١٦)**: عدم حصول الباحث على مكافأءة مالية عند الانتهاء من البحث.
- **بند (١٧)**: حرمان الباحث من الاحتفاظ بالكتب والمراجع التي تشترى للبحث.

- وجود فروق دالة إحصائياً في آراء أفراد العينة بخصوص البند (٩) بالنسبة لطبيعة الكلية التي ينتمي إليها المستجيبون كما يوضحها جدول رقم (٥).

ويتبين من الجدول (٥) أن نسب الموافقة الكاملة والنسبية بين الكليات على هذا البند كانت على النحو الآتي: الحقوق (١٠٠٪)، العلوم الإدارية (٩١,٩٪)، العلوم الاجتماعية (٨٠٪)، التربية (٧٤,٤٪)، الآداب (٧٣,٣٪)، والشريعة والدراسات الإسلامية (٤٣,٧٪). والواقع أن تلك النسب المرتفعة، كما تظهر في النتائج، تقدم مؤشرات على أن الموضوع المتعلق بطبيعة العمل المكتبي والمرتبط بالتمويل البحثي يحتاج إلى التفاتة جادة من متخذي القرار لمعرفة نواحي القصور ومحاولة معالجتها.

- وجود فروق دالة إحصائياً في آراء أفراد العينة بخصوص البند (١٠) بالنسبة لطبيعة الكلية التي ينتمي إليها المستجيبون كما يوضحها جدول رقم (٦).

جدول رقم (٥): دلالة الفروق في البند التاسع بالنسبة لمتغير طبيعة الكلية

(٩) كثرة الأوراق المطلوب تعبئتها للبحوث الممولة

التصنيف وفقاً للكليات	الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار / النسبة)	غير متأكد (التكرار / النسبة)	عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار / النسبة)	المجموع / النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)	قيمة مربع كاي
الحقوق	١١ (١٠٠٪)	(-)	(-)	١١ (٥٪)	٦٠,٩٢* بمستوى دلالة ٠,٠٠٠٠١
العلوم الإدارية	٥١ (٩١,١٪)	٢ (٣,٦٪)	٣ (٥,٤٪)	٥٦ (٢٥,٣٪)	
العلوم الاجتماعية	٢٠ (٨٠٪)	١ (٤٪)	٤ (١٦٪)	٢٥ (١١,٣٪)	
التربية	٣٢ (٧٤,٤٪)	٩ (٢٠,٩٪)	٢ (٤,٧٪)	٤٣ (١٩,٥٪)	
الآداب	٢٨ (٧٣,٧٪)	٦ (١٥,٨٪)	٤ (١٠,٦٪)	٣٨ (١٧,٢٪)	
الشريعة ود. إسلامية	٢١ (٤٣,٧٪)	٧ (١٤,٦٪)	٢٠ (٤١,٦٪)	٤٨ (٢١,٧٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠١)

جدول رقم (٦): دلالة الفروق في البند العاشر بالنسبة لمتغير طبيعة الكلية

(١٠) وجود بعض المعوقات في التعامل مع الإداريين القائمين على تمويل الأبحاث

التصنيف وفقاً للكليات	الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	غير متأكد (التكرار/النسبة)	عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	المجموع/النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)	قيمة مربع كاي
الحقوق	٩ (٨١,١٪)	(-)	٢ (١٨,٢٪)	١١ (٥٪)	٣٨,٤٢* بمستوى دلالة ٠,٠٠٧٨٣
الآداب	٢٥ (٦٥,٨٪)	١٠ (٢٦,٣٪)	٣ (٧,٩٪)	٣٨ (١٧,٢٪)	
العلوم الإدارية	٣٤ (٦٠,٧٪)	١٢ (٢١,٤٪)	١٠ (١٧,٩٪)	٥٦ (٢٥,٣٪)	
العلوم الاجتماعية	١٤ (٥٦٪)	٦ (٢٤٪)	٥ (٢٠٪)	٢٥ (١١,٣٪)	
التربية	٢٢ (٥١,٢٪)	١٣ (٣٠,٢٪)	٨ (١٨,٦٪)	٤٣ (١٩,٥٪)	
الشريعة ود. إسلامية	١٦ (٣٣,٣٪)	٩ (١٨,٨٪)	٢٣ (٤٧,٩٪)	٤٨ (٢١,٧٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠١)

ويتبين من الجدول رقم (٦) أن نسب الموافقة الكاملة والنسبية بين الكليات على هذا البند كانت على النحو الآتي: الحقوق (٨١,٨٪)، الآداب (٦٥,٨٪)، العلوم الإدارية (٦٠,٧٪)، التربية (٥١,٢٪)، و الشريعة والدراسات الإسلامية (٣٣,٣٪). وتبرز النتيجة السابقة أن أعداداً لابأس بها من أعضاء هيئة التدريس تعتقد أن بعضاً من معوقات التمويل، تتركز في بعض الإداريين المشرفين على أمور التمويل المالي. ولعل تلك النتيجة تلقى اهتماماً من متخذي القرار لتمحيص الأسباب ومحاولة علاجها.

- وجود فروق دالة إحصائياً في آراء أفراد العينة بخصوص البند (١٢) بالنسبة لطبيعة الكلية التي ينتمي إليها المستجيبون كما يوضحها جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧): دلالة الفروق في البند الثاني عشر بالنسبة لمتغير طبيعة الكلية

(١٢) التعقيدات المصاحبة لإجراءات التسوية المالية

التصنيف وفقاً للكليات	الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	غير متأكد (التكرار/النسبة)	عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	المجموع/النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)	قيمة مربع كاي
العلوم الإدارية	٤٩ (٨٧,٥٪)	٥ (٨,٩٪)	٢ (٣,٦٪)	٥٦ (٢٥,٣٪)	٣٤,٦٧* بمستوى دلالة ٠,٠٢١٩٢
الحقوق	٩ (٨١,٨٪)	٢ (١٨,٢٪)	(–)	١١ (٥٪)	
العلوم الاجتماعية	٢٠ (٨٠٪)	٣ (١٢٪)	٢ (٨٪)	٢٥ (١١,٣٪)	
التربية	٣٢ (٧٤,٤٪)	٩ (٢٠,٩٪)	٢ (٤,٧٪)	٤٣ (١٩,٥٪)	
الآداب	٢٥ (٦٥,٨٪)	١٠ (٢٦,٣٪)	٣ (٧,٩٪)	٣٨ (١٧,٢٪)	
الشريعة و د. إسلامية	٢٤ (٥٠٪)	٢٠ (٤١,٧٪)	٤ (٨,٣٪)	٤٨ (٢١,٧٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠٥)

يتبين من الجدول رقم (٧) أن نسب الموافقة الكاملة والنسبية بين الكليات على هذا البند كانت على النحو الآتي: العلوم الإدارية (٨٧,٥٪)، الحقوق (٨١,٨٪)، العلوم الاجتماعية (٨٠٪)، التربية (٧٤,٤٪)، الآداب (٦٥,٨٪)، والشريعة والدراسات الإسلامية (٥٠٪). وتنسجم تلك النتيجة مع كل ما سبقها من نتائج وتؤكد أن الأمور الإدارية المتعلقة بالتمويل المالي تحتاج إلى معالجة متأنية تأخذ في الاعتبار أهمية تقدير الاحتياجات (Needs Assessments) للفئة المستهدفة التي تمثل في هذه الحالة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بخصوص البند (٢٣) بالنسبة للرتبة العلمية للمستجيبين كما يظهر في جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨): دلالة الفروق في البند الثالث والعشرين بالنسبة لمتغير الرتبة العلمية

(٢٣) عدم تقدير الأبحاث المرتكزة على عمل الفريق عند التقدم للترقية					
التصنيف	الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	غير متأكد (التكرار/النسبة)	عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	المجموع/النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)	قيمة مربع كاي
أستاذ مساعد	٥٧ (٥٧,٦٪)	٣٠ (٣٠,٣٪)	١٢ (١٢,٢٪)	٩٩ (٤٦,٧٪)	٢٧,٣٠* بمستوى دلالة ٠,٠٠٠٦٣
أستاذ مشارك	٢٦ (٣٨,٨٪)	١٨ (٢٦,٩٪)	٢٣ (٣٤,٣٪)	٦٧ (٣١,٦٪)	
أستاذ	١٤ (٣٠,٤٪)	١٤ (٣٠,٤٪)	١٨ (٣٩,١٪)	٤٦ (٢١,٧٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠٥)

ويتبين من الجدول رقم (٨) وفقاً لنسب الموافقة الكاملة والنسبية لعدد ٢١٢ من المستجيبين لنوع الرتبة العلمية، أن (٥٧,٦٪) من الأساتذة المساعدين يوافق على هذا البند كعائق مقارنة بـ (٣٨,٨٪) من الأساتذة المشاركين و (٣٠,٤٪) من الأساتذة. وتتسق تلك النتيجة مع ما ذكره أبو شيخة (بمرجع السالم، ١٩٩٧) في معالجته لأهم معوقات البحث العلمي في العالم العربي في أن التركيز يكون على البحوث الفردية دون البحوث المشتركة وغياب النظرة الشمولية لمشكلات المجتمع. وقد أدى ذلك في رأيه إلى تقوقع الباحثين حول تخصصاتهم بسبب تحول مجالات البحوث الاجتماعية، في أغلب الحالات، إلى جزر متناثرة تستمد وجودها من دعوى التخصص الأكاديمي. والجانب السلبي في تلك النتيجة أن يكون هذا الرأي نابعاً من الأساتذة المساعدين الذين يفترض أن يعول عليهم الكثير في مجال البحث العلمي بحكم أنهم ما زالوا في بداية مشوارهم الأكاديمي. ويقترح أبو شيخة في إطار التخطيط للبحث التربوي "أن تعمل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على تنشيط البحوث الكبيرة التي تحتاج إلى فريق عمل متكامل وإلى جهد جماعي" (أبو شيخة، صفحة ١٨٠، بمرجع السالم).

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بخصوص البند (١٨) بالنسبة لحجم العبء التدريسي للمستجيبين كما يظهر في جدول رقم (٩).

جدول رقم (٩): دلالة الفروق في البند الثامن عشر بالنسبة لمتغير العبء التدريسي

(١٨) حرمان الباحث من الاحتفاظ بالأجهزة والبرامج التي تشترى للبحث					
التصنيف	**الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار / النسبة)**	**غير متأكد (التكرار / النسبة)**	**عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار / النسبة)**	**المجموع / النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)**	**قيمة مربع كاي**
تسع ساعات	٦٣ (٦٠٪)	٢٢ (٢١٪)	٢٠ (١٩,١٪)	١٠٥ (٤٨,٤٪)	٢٢,٨٤* بمستوى دلالة ٠,٠٢٩١٥
أكثر من تسع ساعات	٣٠ (٥١,٨٪)	١٣ (٢٢,٤٪)	١٥ (٢٥,٩٪)	٥٨ (٢٦,٧٪)	
ثلاث ساعات	١٥ (٤٠,٥٪)	١٢ (٣٢,٤٪)	١٠ (٢٧٪)	٣٧ (١٧,١٪)	
ست ساعات	٦ (٣٥,٢٪)	٢ (١١,٨٪)	٩ (٥٣٪)	١٧ (٧,٨٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠٥)

ويتبين من الجدول رقم (٩) وفقاً لنسب الموافقة الكاملة والنسبية لـ ٢١٧ من المستجيبين لنوع العبء التدريسي، أن (٦٠٪) ممن لديه ٩ ساعات عبء تدريسي يوافق على هذا البند كعائق مقارنة بـ (٥١,٨٪) ممن لديه أكثر من ٩ ساعات عبء تدريسي و (٤٠,٥٪) ممن لديه ٣ ساعات و (٣٥,٢٪) ممن لديه ٦ ساعات تدريسية. ويستدل من هذه النتيجة أن الباحثين الذين يصرفون ساعات أكثر بالتدريس لديهم رغبة أكبر في أن يحتفظوا بما يشترى للبحث الممول من أجهزة وبرامج. وواقع الأمر أن على الباحثين أن يسلموا كل ما يتم شراؤه من أجهزة وبرامج إلى القسم العلمي أو مكتبة الكلية بعد تسليم التقرير النهائي للبحث الممول.

ثالثاً – المعوقات الذاتية:

في إطار الإجابة عن السؤال الثالث وهو: ما المعوقات البحثية الذاتية التي تحول دون طلب التمويل للأبحاث العلمية أو تقلل منه من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية؟ وما دور العوامل الشخصية باعتبارها متغيرات فارقة تجاه تلك المعوقات؟ يتضمن جدول (١٠) نتائج البحث فيما يتعلق بالمعوقات الذاتية للبحث العلمي.

جدول رقم (١٠): تقدير أفراد العينة (ن = ٢٢١) للمعوقات البحثية الذاتية

البند	موافق جداً	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الترتيب وفقاً لمستوى التقدير بالموافقة (موافق جداً وموافق)
	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	التكرار (النسبة)	
(٢٨) الانشغال بمهام إضافية مثل الأعمال الإدارية وأعمال اللجان.	٤٦ ٪٢٠,٨	٨٥ ٪٣٨,٥	٣٥ ٪١٥,٨	٢٨ ٪١٢,٧	٢٧ ٪١٢,٢	١ (٪٥٩,٣)
(٢٧) الانشغال بالأعمال التدريسية (محاضرات، امتحانات...).	٥٠ ٪٢٢,٦	٨٠ ٪٣٦,٢	٢٩ ٪١٣,١	٣٣ ٪١٤,٩	٢٩ ٪١٣,١	٢ (٪٥٨,٨)
(٢٦) الانشغال بالارتباطات الاجتماعية والمسؤوليات الأسرية.	٢٨ ٪١٢,٧	٦٩ ٪٣١,٢	٤٣ ٪١٩,٥	٣٨ ٪١٧,٢	٤٣ ٪١٩,٥	٣ (٪٤٣,٩)
(٢٠) نقص الخبرة بإجراءات تمويل الأبحاث.	٣٩ ٪١٧,٦	٥٨ ٪٢٦,٢	٦٢ ٪٢٨,١	٣٥ ٪١٥,٨	٢٧ ٪١٢,٢	٤ (٪٤٣,٨)
(١٩) غياب الدافعية الذاتية للعمل البحثي الممول.	٣٨ ٪١٧,٢	٤٨ ٪٢١,٧	٤٧ ٪٢١,٣	٣٩ ٪١٧,٦	٤٩ ٪٢٢,٢	٥ (٪٣٨,٩)
(٢٩) ضعف مهارات التعامل مع الحاسوب وتطبيقاته في العمل البحثي.	٢٥ ٪١١,٣	٤٥ ٪٢٠,٤	٤٢ ٪١٩	٤٣ ٪١٩,٥	٦٦ ٪٢٩,٩	٦ (٪٣١,٧)
(٢٥) الانشغال بأعمال خارج أوقات الدوام الجامعي (تدريب، استشارات...).	٢٠ ٪٩	٤٩ ٪٢٢,٢	٤٢ ٪١٩	٥٥ ٪٢٤,٩	٥٥ ٪٢٤,٩	٧ (٪٣١,٢)

ويقدم الشكل البياني التالي عرضاً إيضاحياً لنتائج الإجابة عن السؤال الثالث:

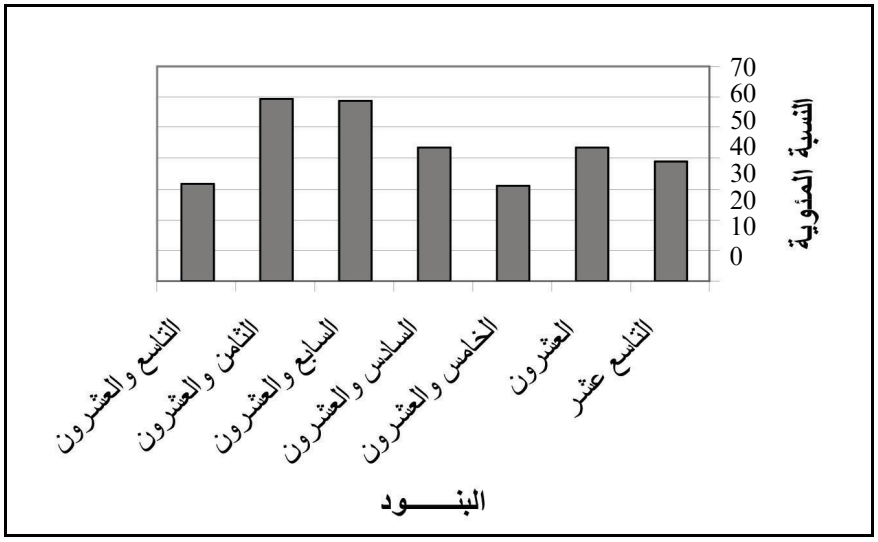

شكل رقم (٤)
آراء أفراد العينة في المعوقات البحثية الذاتية وفقاً لنسب الموافقة الكاملة والنسبية

يتبين من جدول (١٠) وشكل رقم (٤) ما يأتي:

- اتفق ما يقارب ثلثي أعضاء هيئة التدريس الذين يمثلون عينة الدراسة على أن مهام التدريس والأعمال الإدارية – مثل أعمال اللجان وغيرها كما في البندين (٢٧ و ٢٨) تعتبر من المعوقات البحثية الذاتية الرئيسة بالنسبة لهم في التقدم لطلب تمويل لأبحاثهم، وقد جاء هذان البندان وفقاً لنسبتي الموافقة الكاملة والنسبية في الترتيبين: الأول (٥٩,٣٪) والثاني (٥٨٪). والواقع أن العبء التدريسي الأسبوعي يأتي ضمن أبرز المشكلات المشتركة للبحث التربوي في البلاد العربية بشكل عام؛ حيث تؤكد العديد من الدراسات أن هناك تأثيراً سلبياً لعبء التدريس على العدد والنوعية للبحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بسبب

عدم توافر الوقت الكافي لإجراء نتيجة لثقل الأعباء التي يحملونها (حداد، ١٩٩٧). ويعزز السالم (١٩٩٧) في دراسته هذا الأمر، حيث يؤكد أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن الأعباء الأكاديمية ولا سيما النصاب التدريسي سبب في العزوف عن إجراء البحث العلمي. كما يشير عوض وعوض (١٩٩٤) لدراسة أجرتها منظمة اليونسكو حول وحدات البحوث في ست دول أوربية أظهرت أن الإنتاج يصل إلى ذروته عندما يخصص الباحثون أكثر من ٧٠٪ في المتوسط من وقتهم من أجل البحث والتطوير مقابل الأنشطة المهنية الأخرى مثل التدريس أو الأعمال الإدارية.

- اعتبر نحو ٤٠٪ من أفراد العينة الارتباطات الاجتماعية (بند ٢٦) ونقص الخبرة بإجراءات تمويل الأبحاث (بند ٢٠) وغياب الدافعية الذاتية للعمل البحثي الممول (بند ١٩) من المعوقات التي تحول دون التقدم لطلب تمويل. وقد كانت نسب الموافقة الكاملة والنسبية على تلك المعوقات ٤٣,٩٪ و٤٣,٨٪، و ٣٨,٩٪ على التوالي. ويستدل من ذلك أن الارتباطات والواجبات الاجتماعية تأخذ وقتاً لا بأس به من وقت الفرد وقدراته، وقد أشار أبو شيخة (بمرجع السالم، ١٩٩٧) إلى أهمية تناول ذلك الموضوع باعتباره بعداً عند الأخذ بمفهوم التخطيط للبحث العلمي. أما فيما يتعلق بالبندين الآخرين فقد يكون الأول سبباً للثاني، أي قد يكون نقص الخبرة بإجراءات تمويل الأبحاث سبباً في غياب الدافعية الذاتية للعمل البحثي الممول.

- جاء البندان (٢٩) و (٢٥) في المركزين الأخيرين (السادس والسابع)، حيث حصل كل منهما على آراء نحو ثلث أفراد العينة (٣٠٪) كما تبينها نسب الموافقة الكاملة والنسبية في كونهما يمثلان نوعاً من المعوقات عند التقدم لطلب تمويل مالي. ويتمثل البندان في "ضعف مهارات التعامل مع الحاسوب وتطبيقاته في العمل البحثي"

و"الانشغال بأعمال خارج أوقات الدوام الجامعي". وتشير تلك النتيجة إلى أنه لا المهارات الحاسوبية ولا العمل خارج أوقات الدوام الرسمي يمثل هاجساً مزعجاً بالنسبة لأكبر شريحة من أعضاء هيئة التدريس.

المعوقات البحثية الذاتية والعوامل الشخصية لأفراد العينة:

استخدم مربع كاي للتحقق من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة في المعوقات الذاتية بالنسبة للعوامل الشخصية للمستجيبين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بعد تطبيق اختبار مربع كاي ما يأتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اختبارات مربع كاي بخصوص آراء أعضاء هيئة التدريس في المعوقات البحثية الذاتية المتعلقة بالبنود (١٩)، (٢٠)، (٢٥)، (٢٦)، و (٢٨) بالنسبة للعوامل الشخصية باعتبارها متغيرات تصنيفية، وتتمثل في: الكلية، والرتبة العلمية والعبء التدريسي. وتشير تلك البنود إلى:
  - **بند (١٩):** غياب الدافعية الذاتية للعمل البحثي الممول.
  - **بند (٢٠):** نقص الخبرة بإجراءات تمويل الأبحاث.
  - **بند (٢٥):** الانشغال بأعمال خارج أوقات الدوام الجامعي (تدريب، استشارات...).
  - **بند (٢٦):** الانشغال بالارتباطات الاجتماعية والمسؤوليات الأسرية.
  - **بند (٢٨):** الانشغال بمهام إضافية مثل الأعمال الإدارية وأعمال اللجان.
- وجود فروق ذات دلالة احصائية في آراء أفراد العينة بخصوص البند (٢٧) بالنسبة لطبيعة الكلية التي ينتمي إليها المستجيبون كما يبينها جدول (١١).

جدول رقم (١١): دلالة الفروق في البند السابع والعشرين بالنسبة لمتغير طبيعة الكلية

(٢٧) الانشغال بالأعمال التدريسية (محاضرات، امتحانات، .....إلخ)

التصنيف وفقاً للكليات	الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	غير متأكد (التكرار/النسبة)	عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)	المجموع/النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)	قيمة مربع كاي
العلوم الاجتماعية	١٩ (٧٦٪)	١ (٤٪)	٥ (٢٠٪)	٢٥ (١١,٣٪)	٣٣,٢٤* بمستوى دلالة ٠,٠٣١٧٣
الشريعة ود. إسلامية	٣٦ (٧٥,١٪)	٤ (٨,٣٪)	٨ (١٦,٦٪)	٤٨ (٢١,٧٪)	
التربية	٢٥ (٥٨,٢٪)	٤ (٩,٣٪)	١٤ (٣٢,٦٪)	٤٣ (١٩,٥٪)	
الآداب	٢٢ (٥٧,٩٪)	٥ (١٣,٢٪)	١١ (٢٨,٩٪)	٣٨ (١٧,٢٪)	
الحقوق	٦ (٥٤,٦٪)	٢ (١٨,٢٪)	٣ (٢٧,٣٪)	١١ (٥٪)	
العلوم الإدارية	٢٢ (٣٩,٢٪)	١٣ (٢٣,٢٪)	٢١ (٣٧,٥٪)	٥٦ (٢٥,٣٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠٥)

ويتبين من الجدول رقم (١١) أن نسب الموافقة الكاملة والنسبية على هذا البند وفقاً للكليات جاءت على النحو الآتي: العلوم الاجتماعية (٧٦٪)، الشريعة والدراسات الإسلامية (٧٥,١٪)، التربية (٥٨,٢٪)، الآداب (٥٧,٩٪)، الحقوق (٥٤,٦٪)، والعلوم الإدارية (٣٩,٢٪). ويستدل من تلك النتيجة أن الانشغال بالتدريس باعتباره عائقاً لطلب التمويل المالي يعتبر هاجساً مقلقاً إلى حد ما بالنسبة لجميع الكليات، وإن بدا بشكل أقل بروزاً بالنسبة لكلية العلوم الإدارية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بخصوص البند (٢٩) بالنسبة لطبيعة الكلية التي ينتمي إليها المستجيبون كما يبينها جدول (١٢).

جدول رقم (١٢): دلالة الفروق في البند التاسع والعشرين بالنسبة لمتغير طبيعة الكلية

(٢٩) ضعف مهارات التعامل مع الحاسوب وتطبيقاته في العمل البحثي					
التصنيف وفقاً للكليات	**الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار / النسبة)**	**غير متأكد (التكرار / النسبة)**	**عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار / النسبة)**	**المجموع / النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)**	**قيمة مربع كاي**
الحقوق	٧ (٦٣,٦٪)	١ (٩,١٪)	٣ (٢٧,٣٪)	١١ (٥٪)	٥٨,٠٦* بمستوى دلالة ٠,٠٠٠٠١
الشريعة و د. إسلامية	٢٨ (٥٨,٤٪)	١٠ (٢٠,٨٪)	١٠ (٢٠,٩٪)	٤٨ (٢١,٧٪)	
الآداب	١٤ (٣٦,٨٪)	٩ (٢٣,٧٪)	١٥ (٣٩,٥٪)	٣٨ (١٧,٢٪)	
العلوم الاجتماعية	٩ (٣٦٪)	٣ (١٢٪)	١٣ (٥٢٪)	٢٥ (١١,٣٪)	
التربية	٧ (١٦,٣٪)	١٠ (٢٣,٣٪)	٢٦ (٦٠,٥٪)	٤٣ (١٩,٥٪)	
العلوم الإدارية	٥ (٨,٩٪)	٩ (١٦,١٪)	٤٢ (٧٥٪)	٥٦ (٢٥,٣٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠١)

ويتبين من الجدول رقم (١٢) أن نسب الموافقة الكاملة والنسبية على هذا البند وفقاً للكليات جاءت على النحو الآتي: الحقوق (٦٣,٦٪)، الشريعة والدراسات الإسلامية (٥٨,٤٪)، الآداب (٣٦,٨٪)، العلوم الاجتماعية (٣٦٪)، التربية (١٦,٣٪)، والعلوم الإدارية (٨,٩٪). ويستدل من تلك النتيجة التفاوت الواضح بين الكليات في مجال المهارات الحاسوبية؛ حيث يتضح الفرق الواضح بين كليتي الحقوق والشريعة من جهة وبقية الكليات من جهة أخرى. ولعل مرد ذلك إلى الطبيعة النظرية البحتة لهاتين الكليتين، التي جعلت عضو هيئة التدريس فيهما بعيداً نوعاً ما عن التعامل مع الحاسوب.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة بخصوص البند (٢٧) بالنسبة لنوع الرتبة العلمية للمستجيبين كما يوضحها جدول (١٣).

جدول رقم (١٣): دلالة الفروق في البند السابع والعشرين بالنسبة لمتغير الرتبة العلمية

(٢٧) الإنشغال بالأعمال التدريسية (محاضرات، امتحانات .....)					
التصنيف	**الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)**	**غير متأكد (التكرار/النسبة)**	**عدم الموافقة الكاملة والنسبية (التكرار/النسبة)**	**المجموع/النسبة لمجتمع الدراسة (ن = ٢٢١)**	**قيمة مربع كاي**
أستاذ مساعد	٧٣ (٧٣,٧٪)	٩ (٩,١٪)	١٧ (١٧,٢٪)	٩٩ (٤٦,٧٪)	٢٠,٩٣* بمستوى دلالة ٠,٠٠٧٣٤
أستاذ مشارك	٣٢ (٤٧,٧٪)	١١ (١٦,٤٪)	٢٤ (٣٥,٨٪)	٦٧ (٣١,٦٪)	
أستاذ	٢٠ (٤٣,٥٪)	٨ (١٧,٤٪)	١٨ (٣٩,١٪)	٤٦ (٢١,٧٪)	

* دالة عند مستوى (٠,٠١)

ويتبين من الجدول رقم (١٣) أن نسب الموافقة الكاملة والنسبية على هذا البند لدى ٢١٢ من المستجيبين لنوع الرتبة العلمية جاءت بتأييد أغلب الأساتذة المساعدين (٧٣,٧٪) له باعتباره عائقاً مقارنة بـ (٤٧,٧٪) من الأساتذة المشاركين و (٤٣,٥٪) من أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون رتبة أستاذ. ويستدل من ذلك أن أعمال التدريس تستنزف الوقت الأكبر لأعضاء هيئة التدريس الحديثي الالتحاق بالجامعة. ويعتبر ذلك أمراً متوقعاً، فالاهتمام الأول بالنسبة لهذه الشريحة التي مازالت في بداية عهدها بالحقل الأكاديمي هو التركيز على عمليات الإعداد والتحضير للتدريس.

واتفاقاً مع استجابات أعضاء هيئة التدريس كما عرضنا لها بالتحليل في ضوء الأسئلة الثلاثة للبحث، يقدم أفراد العينة في ضوء الإجابة عن السؤال المفتوح بيانات تؤكد ما أبرزه البحث من نتائج وذلك في إطار آراء مقترحة في هذا الشأن. وقد حصرت العديد من تلك المقترحات التي تقدم بها أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، وكانت وفقاً لأكثر التكرارات ما يأتي:

- تخصيص مكافأة مالية تشجيعية للبحوث المتميزة في جميع كليات الجامعة – النظرية منها والعلمية – تتناسب والجهود المبذولة من الباحثين وفق معايير موضوعية محددة من قبل إدارة الأبحاث بالجامعة.
- العمل على تسهيل الإجراءات المالية والإدارية التي تمثل واحداً من أبرز معوقات البحث العلمي الممول، والعمل على معاملة الباحثين بما يتفق ورتبهم العلمية والأدبية وما تفرضه مكانتهم من ثقة.
- تشجيع الباحثين من خلال السماح لهم بتملك ما يشترى من كتب ومراجع لأبحاثهم، على أن يشترى نسخ أخرى من هذه المراجع لإيداعها مكتبة الكلية.
- تنقيح الاستمارات الخاصة بتمويل الأبحاث وتعديلها بحيث تلائم ما أبداه أعضاء هيئة التدريس من ملاحظات لتسهيل عملية التمويل.

وتخصيص استمارات للكليات النظرية وأخرى للعلمية لتتفق وطبيعة الأبحاث التي تنجز في هذه الكليات.

- العمل على تسهيل نشر الأبحاث في الدوريات العلمية حتى يمكن الاستفادة منها علمياً ويتجنب تكرارها.
- التأكيد على ضرورة كفاءة المحكمين من حيث تخصصهم ورتبهم العلمية بما يضفي على أحكامهم الموضوعية التي يمكن أن تفيد لاحقاً البحث والباحث.
- قد يكون من المناسب تخفيض العبء التدريسي لمن يعمل على الأبحاث الممولة، باعتبار ذلك جزءاً أصيلاً من مهام عضو هيئة التدريس، وتشجيعاً للباحثين.

الخلاصة:

يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة في ما يأتي:

(١) بالنسبة للمعوقات الفنية:

- جاءت المعوقات المتعلقة بصعوبة توفير العمالة الفنية المساعدة والمؤهلة سواء على مستوى القسم العلمي أو من خارج الجامعة في مقدمة تلك المعوقات لدى ما يقرب من نصف المستجيبين من أعضاء هيئة التدريس. وقد كانت جميع الكليات متقاربة في الرأي في هذا الخصوص، وإن كان الأمر أكثر تأكيداً لدى كلية العلوم الاجتماعية وأقلها لدى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- جاء عائق عدم القدرة على وضع مقترح لخطة مشروع ممول في نهاية قائمة المعوقات الفنية وبنسبة منخفضة جداً، مما يعني أن الموضوع لا يمثل صعوبة تذكر لدى أعضاء هيئة التدريس.
- ظهر بشكل واضح مدى قناعة أعضاء هيئة التدريس ممن بدرجة أستاذ مساعد في أن الأبحاث التطبيقية التي تخدم المجتمع لا تأخذ حقها من الاهتمام في عمليات الترقية العلمية.

(٢) بالنسبة للمعوقات الإدارية:

- جاءت المعوقات المتعلقة بكثرة الأوراق المطلوبة والتعقيدات المصاحبة لإجراءات التسوية المالية المرتبطة بعمليات التمويل المالي في مقدمة قائمة المعوقات لدى ما يقرب من ثلاثة أرباع المستجيبين من أعضاء هيئة التدريس. وقد برزت تلك المعوقات بشكل واضح وجلي بالنسبة لكليتي الحقوق والعلوم الإدارية، ثم بقية الكليات بشكل تدريجي، في حين كان الأمر أقل بروزاً بالنسبة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
- مثل التعامل مع الإداريين القائمين على تمويل الأبحاث في الجامعة عقبة أمام طلب التمويل لدى ما يقرب من نصف أعضاء هيئة التدريس، وبرز ذلك بشكل واضح بالنسبة لكلية الحقوق.
- مثلت، إلى حد ما، عملية تقليص المهمات العلمية هاجساً مقلقاً لدى أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لجميع الكليات، حيث جاءت البنود المرتبطة بها في نهاية قائمة المعوقات على الرغم من حصولها على نسبة قريبة من رأي نصف أفراد العينة.
- بدا بشكل جلي مدى قناعة أعضاء هيئة التدريس ممن هم بدرجة أستاذ مساعد بأن الأبحاث المرتكزة على عمل الفريق لا تجد التقدير الكافي في عمليات الترقية العلمية.
- بدا بشكل واضح الرغبة لدى أعضاء هيئة التدريس ممن يقومون بتدريس تسع ساعات أو أكثر في الاحتفاظ بما يشترى من أجهزة وبرامج لإنجاز البحث الممول.

(٣) بالنسبة للمعوقات الذاتية:

- مثلت المهام الإدارية وأعمال التدريس أهم المعوقات الذاتية لدى ما يقرب من أكثر من نصف أعضاء هيئة التدريس. ويبرز هذا الأمر بشكل جلي في كليتي العلوم الاجتماعية والشريعة والدراسات

الإسلامية، ويكون أقل شأناً بالنسبة لكلية العلوم الإدارية. كما مثلت مهام التدريس عائقاً مزعجاً في طلب التمويل لدى ثلاثة أرباع الأساتذة المساعدين الذين شملتهم الدراسة.

- لم يمثل العمل خارج أوقات الدوام الجامعي أو الضعف في المهارات الحاسوبية معوقات رئيسة لدى أعضاء هيئة التدريس عند التقدم لطلب تمويل مالي، حيث جاءت تلك المعوقات في نهاية قائمة المعوقات الذاتية وبنسب قليلة. غير أن عائق المهارات الحاسوبية بدا بشكل بارز لدى كليتي الحقوق والشريعة والدراسات الإسلامية وأقل بروزاً لدى كلية العلوم الإدارية.

مما تقدم يتبين أن المعوقات البحثية الإدارية حازت التأييد الأكبر من قبل أفراد العينة باعتبارها عوامل كان لها الدور الرئيس في إحجام أعضاء هيئة التدريس عن التقدم لطلب تمويل لتنفيذ أبحاثهم العلمية، بينما حازت المعوقات الفنية والذاتية على ما يقرب من المستوى نفسه من التأييد باعتبارها عوامل يمكن أن يكون لها دور في ذلك الإحجام. كما سارت آراء أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس على النهج نفسه فيما يتعلق بالسؤال المفتوح المتعلق بحصر أهم معوقات طلب التمويل لأبحاثهم العلمية.

التوصيات:

في ضوء مناقشة نتائج هذه الدراسة، يتضح أهمية الاهتمام بآراء أعضاء هيئة التدريس في الكليات النظرية في شأن ما يواجههم عند التقدم لطلب تمويل مالي لأبحاثهم من قبل إدارة الأبحاث بالجامعة. حيث إن آليات التنفيذ الخاصة بطلب التمويل يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً لدى عضو هيئة التدريس في إقدامه على طلب ذلك التمويل أو إحجامه عنه.

وبهذا الصدد فإنه يوصى بما يأتي:

(١) إنشاء مجلس أعلى أو هيئة عليا للبحث والتطوير تتولى وضع استراتيجية أو

خطة وطنية فاعلة للبحث والتطوير. ودراسة أولويات البحث العلمي لتوجيه التمويل إليه بالدرجة الأولى بما يخدم التنمية المجتمعية.

(٢) دعم البحوث التطبيقية ذات الطبيعة الجماعية (العمل الفريقي – Team Work)، وأن يكون لذلك النوع من البحوث شأن كبير في عمليات الترقية العلمية.

(٣) تخصيص مكتب مساعدة لتقديم العون والمساندة للباحثين (Help Desk) بإدارة الأبحاث – بالإضافة إلى ما يتوافر من مساعدة بوساطة مكاتب مساعدي العمداء لشؤون الأبحاث بالكليات المختلفة – توظف فيه كوادر مدربة بشكل جيد لتعمل على إعانة أعضاء هيئة التدريس في الإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بكل ما يخص العمل البحثي الممول وإجراءات التسوية المالية، وكذلك لغرض التعرف عن قرب على طبيعة المشكلات الإدارية التي يواجهها الأساتذة في عملهم والعمل على تذليلها.

(٤) تصميم استمارات خاصة بالأبحاث الممولة الموجهة للكليات النظرية، نظراً لطبيعتها المختلفة عن الكليات العلمية.

(٥) تخفيف جدول العبء التدريسي للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بخاصة من يعمل ضمن فريق عمل لإنجاز الدراسات التي تكون على مستوى الدولة والموجهة لخدمة المجتمع وسمعة جامعة الكويت باعتبارها مؤسسة بحثية لها وزنها، وذلك لتحفيزهم إلى إنجاز الأبحاث الممولة، كما يحدث في الجامعات الغربية.

(٦) توفير دليل أو قاعدة بيانات للعمالة الفنية المؤهلة الراغبة في العمل بمجال الأبحاث الممولة، تشتمل على أسماء المؤهلين وسيرهم الذاتية التي توضح خبراتهم سواء من داخل الجامعة – مثل مساعدي الباحث والفنيين – أو من خارج الجامعة.

(٧) توفير دليل أو قاعدة بيانات خاصة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة بحيث يتم تصنيفهم فيها وفقاً لرتبهم وتخصصاتهم العلمية، وأن يتم

تحديثها بشكل دوري لتكون مرشداً للمهتمين سواء ممن يرغب في العمل ضمن فرق عمل بحثية أو للاستفادة منها في مجال تحكيم الأبحاث.

(٨) التوعية الدورية بالخدمات التي تقدمها إدارة الأبحاث بالجامعة؛ لتشجيع أعضاء هيئة التدريس للتقدم لطلب تمويل ولا سيما أعضاء هيئة التدريس ممن هم بدرجة أستاذ مساعد.

(٩) الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس ممن لديهم خبرة سابقة بطلب الأبحاث الممولة أو من الذين يعملون على أبحاث ضخمة وممولة من خلال توظيف تلك الخبرات في الحلقات النقاشية وجلسات السيمنار بحيث توجه للباحثين ولا سيما حديثي العهد بالجامعة.

(١٠) تخصيص مكافآت مالية تشجيعية للأبحاث المتميزة لجميع الكليات، على أن تقدم تلك المكافآت وفقاً لمستويات التمويل المعتمدة من قبل إدارة الأبحاث.

مقترحات لدراسات مستقبلية منبثقة من الدراسة:

قد تسهم الدراسة الحالية في توجيه الانتباه إلى بعض الدراسات المستقبلية التي يمكن إجراؤها تعزيزاً للبحث العلمي وهي كالآتي:

- مدى جدية ومنهجية البحوث العلمية التي يتقدم بها أعضاء هيئة التدريس لطلب تمويل مالي من إدارة الأبحاث التي يمكن تلمسها في إجراءات التحكيم.
- مدى انسجام الأبحاث العلمية الممولة مع جهود التطوير القائمة على الصعيد الرسمي (وزارات الدولة) أو غير الرسمي (مؤسسات القطاع الخاص) ودورها في الخدمة المجتمعية.
- مدى توجيه البحوث العلمية الممولة لتختص بالبحوث على المستوى الوطني.
- العلاقة بين نتائج البحث العلمي الممول وقرارات التنفيذ.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

١ – جامعة الكويت، تقرير عن إجمالي الأبحاث الممولة بجامعة الكويت التي أنجزت للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥م – ٢٠٠١/٢٠٠٢م، إدارة الأبحاث، الكويت، ٢٠٠٣م.

٢ – جامعة الكويت، دليل الأبحاث للفترة يوليو ١٩٩٦م – يونيو ٢٠٠١م، كلية التربية، الكويت، ٢٠٠٢م.

٣ – حداد، إبراهيم، معوقات عمل الباحث العربي في مؤسسة علمية، مجلة شؤون عربية، العدد (٦٨)، تونس، ١٩٩٠م.

٤ – حداد، عفاف، مشكلات البحث التربوي في بعض الدول العربية: توصيات ومقترحات علاجية، ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر اتجاهات التربية وتحديات المستقبل، ٧ – ١٠ ديسمبر ١٩٩٧م، جامعة السلطان قابوس، كلية التربية، سلطنة عمان، ١٩٩٧م.

٥ – حنوش، زكي، إشكاليات البحث العلمي ومعوقاته في الجامعات العربية، شؤون عربية، العدد (٨٦)، ١٩٩٦م.

٦ – خضر، محمد عثمان، البحث العلمي في الأقطار العربية، المؤتمر الرابع للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، "الدراسات العليا والبحث العلمي في الوطن العربي"، دمشق، ١٩٨٩م.

٧ – السالم، سالم، واقع البحث العلمي في الجامعات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٧م.

٨ – عاقل، نبيه، البحث العلمي في الوطن العربي: دور الجامعات ومسؤولياتها، مجلة شؤون عربية، العدد (٧٢)، ١٩٩٢م.

٩ – عبد المولى، محمد، التعليم العالي والبحث العلمي في العالم الثالث والوطن العربي، مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد (١٤)، ١٩٨٥م.

١٠- الغبرا، شفيق، معوقات البحث في العلوم الاجتماعية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٧)، العدد (٣)، الكويت، ١٩٨٩م.
١١- عوض، عادل، وسامي عوض، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٤م.
١٢- لطفي، عنتر، معوقات البحث العلمي بالجامعة كما يراها أعضاء هيئة التدريس وسبل تطويره، التربية المعاصرة، العدد (٣٦)، ١٩٩٥م.
١٣- الهيثي، نوزاد، دور مراكز البحوث في التنمية في الوطن العربي، شؤون عربية، العدد (٩٩)، ١٩٩٩م.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

14 - Bernound, A., (1970). Problems of social science research at smaller Canadian universities, Canada, Keganl Paul.
15 - Churchman, D. A. & Hellweg, S. A. (1981) The fault is not in our stars: Self-generatd obstacles to securing grants. Grants Magazine, 4, 106-110.
16 - Dooley, L. (1994) Barriers and inducements to grant related activity by a college of education faculty. (ED 372 669)
17 - Gallaher, I. & Daniel, L. (1989) Barriers to faculty involvement in grant-related activities. (ED 314-975)
18 - Grotevant, S. (1998). Business Engineering and Process Redesign in Higher Education: Art or Science? [Online document]. Available.
19 - Huntingten, R. & G. A. Clagett, (1991). Increasing institutional research effectiveness and productivity: Findings from a national survey, Baltimore, Maryland.
20 - Kuwait University (1998), Research Administration, Annual statistical report 1997/98.
21 - Liefner, I. (2003) Funding, resource allocation, and performance in higher education systems. Higher Education, 46, 469 - 489.

22 - Mishler, J. (1987) Institutional, academic unit, and faculty objectives and priorities to enhance campus wide sponsored research. Grants Magazine, 10, 137-142.
23 - Monahan, T. (1993) Barriers and inducements to grant-related activity by New Jersey State College faculty. Journal of the Society of Research Administrators, 25(4), 9-25.
24 - Sterner, A. (1999). Faculty attitudes toward involvement in grant-related activities at Predominantly Ungergraduate institutions (PUI), SRA Journal, winter/spring.